وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

Mohamed Boudiaf University of M'sila
Faculty of Economic, Commercial and Management Sciences
Department of commerce

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر (أكاديمي) في العلوم التجارية

دور التأمين في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات

تخصص: مالية وتجارة دولية

من إعداد الطالبة:
سباعي أية

تحت إشراف الأستاذة:
صبرينة بهاز

لجنة المناقشة

الاستاذ: بدروني عيسى	أستاذ التعليم العالي	رئيسا.
الأستاذة: بهاز صبرينة	أستاذ محاضر	مقررا و مشرفا.
الاستاذة: مزوار هاجر	أستاذ	ممتحنا.

السنــة الجــامعية 2025/2024

الإهداء

✍✍ ...لطالما امنت أن في القلب بذورا لا تثمر الا حين تسقى بالدمع والصبر ، وها انا اليوم اكتب هذه الكلمات بعدما عبرت فصولا من الشدة ووقفت في وجه العاصفة بعزيمة وايمان بان الحلم مهما تاخر ، لا يضل طريقه لمن اصر عليه ، تعثرت ، لكنني نهضت فانما ليس النور من حولنا بل منا ، نحن الذي امنا أن في الصبر جمالا وفي الضعف قوة وفي الألم ميلاد جديد حتى وان طال .....ولو بعد حين..... ✍✍✍

"اـــ✍ـــى أمي "

✍✍✍...إلى التي وهبت فلذة كبدها كل العطاء والحنان، إلى التي صبرت على كل شيء، التي رعتني حق الرّعاية ،وكانت سندي في الشدائد، وكانت دعواها لي بالتوفيق، تتبعتني خطوة خطوة في عملي، إلى من ارتحت كلما تذكرت ابتسامتها في وجهي نبع الحنان أمي أعز ملاك على القلب والعين جزاها الله عني خير الجزاء في الدارين

"الـــ✍ـى أبي "

✍✍✍ .كم تمنيت أن تعيش لحظات فرحي معي ، وأن ترى حلمك يمشي على الأرض ، وأن تسمع اسمي ينادى لأولى الانجازات في عمري، كنت أول من باركه وأقرب من امن به لا زلت وصاياك تسكنني ، وصوتك الذي كان يوصيني بالشهادة يرن في مسامعي .. كأنك ما غبت عني ، كأنك حي دائما في قلبي لاتموت ، فرحمك الله رحمة تليق بسموك في قلبي يا أعز الراحلين✍ ✍ .

"والـ✍ـى أهلي "

✍✍✍ . . .كل من اسهم بكلمة ، بدعوة ، بموقف ربما حتى وان كان عابرا لكنه بروحي لا يزال محفوظا ، لا تكفيني الكلمات لرد جميلكم ولا العبارات لاحتواء قربكم ، انتم وطني الذي إذا غادرته، ف دفؤه لا يغادرني ابدا.

"الخاتمة '

ربما لا تروى الحكايات بأكملها ,,, ولا تقال النهايات كما عشناها ولكن ما بين البداية والخاتمة ثمة امراة وقفت بكل ما وسعها من أجل ان تقف بكل عزة واصرار ...وتقول :أنا لست مجرد امراة نجت اخيرا ، بل من انتصرت رغم كل شيىء .....✍✍✍✍

ريدقتو ركشد

الشكر والحمد لله الواحد الأحد، حمدًا كثيرًا طيبًا مباركًا فيه، على ما أنعم به علي من قوة وصبر، وبتوفيقه وقضائه وقدره استطعت إنجاز هذا العمل المتواضع.

أتقدّم بخالص الشكر والتقدير إلى الأستاذة المشرفة "بهاز صبرينة "التي أشرفت على هذا العمل، ويسّرت لي سبل إنجازه، ولم تبخل علي بتوجيهاتها القيّمة، فكانت لي نعم الداعمة، تنبّهني عند الخطأ، وتشجّعني عند الصواب، فكانت بحق خير مشرفة.

كما أوجّه جزيل الشكر والامتنان إلى كافة أساتذة قسم العلوم التجارية بجامعة محمد بوضياف، وإلى جميع الأساتذة الذين كان لهم فضل تعليمي ومرافقتي طيلة مشواري الدراسي.

ولا يفوتني أن نشكر زملاءنا الأعزاء، سواء ممن شاركوني في هذا العمل أو رافقوني في الدراسة، ونخصّ بالذكر كل من قدّم لي يد العون والمساعدة من الزملاء والأصدقاء. فلكم مني كل الاحترام والتقدير.

ملخص :

يعتبر التأمين أحد القوى الدافعة نحو التنمية الاقتصادية فهو يساهم بشكل مباشرة او غير مباشر في ترقية الصادرات من خلال تغطة الخطر الواقع على الأنشطة الاقتصادية ، نهدف من خلال هذا البحث الى دراسة دور التأمين في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات ، بغية الوصول الى الوصول الى هدف الدراسة، حيث قمنا بتقسيم الدراسة الى فصلين: الفصل الأول: التأصيل النظري للتأمين والصادرات ، أما الفصل الثاني فخصص الى دراسة قياسية لأثر التأمين على الصادرات في الجزائر للفترة : 1990 –2023، حيث تم استخدام برنامج افيوز 13 من أجل دراسة أثر التأمين على الصادرات في الجزائر للفترة 1990– 2023 ، وهذا عن طريق نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة الخطية(ARDL) ، توصلت الدراسة الى وجود علاقة تكامل متزامن بين (التأمين ، والصادرت)، بالإضافة الى وجود أثر ذو دلالة معنوية في المدى القصير والطويل بين التأمين والصادرات، أما حد تصحيح الخطأ سالب ومعنوي قدر ب –(0.30، كم أثبتت نتائج الدراسة وجود علاقة سببية في اتجاهين بين التأمين والصادرات .

الكلمات المفتاحية : التأمين ، الصادرات، ARDL

Abstract:

Insurance is considered one of the driving forces behind economic development. It contributes, directly or indirectly, to promoting exports by covering risks to economic activities. Through this research, we aim to study the role of insurance in promoting exports outside the hydrocarbon sector. To achieve this goal, we divided the study into two chapters: Chapter One: The theoretical foundation of insurance and exports. Chapter Three is devoted to an empirical study of the impact of insurance on

exports in Algeria for the period 1990-2023, The eviews 13 program was used to study the impact of insurance on exports in Algeria for the period 1990-2023, using the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) model. The study found a simultaneous integration relationship between insurance and exports, in addition to a significant effect in the short and long term between insurance and exports. The error correction limit is negative and significant, estimated at -0.30. The study results also demonstrated a two-way causal relationship between insurance and exports. .

Keywords: Insurance, Exports, ARDL

فهرس

المحتويات

فهرس المحتويات	رقم الصفحة
الاهداء	II
شكر	III
ملخص	IV
قائمة الجداول	VII
قائمة الاشكال	I
مقدمة	أ-ث
تمهيد	1
الفصل الأول :التأصيل النظري للتأمين والصادرات	32-2
المبحث الأول : الأسس النظرية للتأمين	2
المطلب الأول :نشاة ومفهوم التامين واهميته	8-3
المطل الثاني : المبادئ الأساسية للتامين	10-8
المطلب الثالث : تصنيفات التأمين	11-10
المطلب الرابع : تأمين ائتمان الصادرات	20-11
المبحث الثاني : مفهوم الصادرات واهميتها الاقتصادية	-20
المطلب الأول :تعريف الصادرات وانواعها	21-20

المطلب الثاني : أهمية الصادرات بالنسبة للاقتصاد الوطني	22- 23
المطلب الثالث : هيكل الصادرات الجزائرية وخصائصها	23-
المطلب الرابع : العوامل المؤثرة على الصادرات	23-27
المبحث الثالث : الروابط النظرية بين التأمين والصادرات	27-29
المطلب الأول : نظرية تقليل المخاطر	27-
المطلب الثاني: نظرية تخفيض تكاليف المعاملات	28
المطلب الثالث : نظرية زيادة الثقة	28
المطلب الرابع : الدراسات السابقة	29-31
خاتمة الفصل	32
الفصل الثاني : دراسة قياسية لأثر التامين على الصادرات في الجزائر للفترة : 1990 -2023	33-69
تمهيد	33
المبحث الأول : النموذجة القياسية بواسطة نموذج الانحدار الذاتي لابطاء الزمني الموزع ardl	35
المطلب الأول : توصيف نموذج االانحدار الذاتي للفجوات الموزعة	35-49
المبحث الثاني : النمذجة القياسية لاثر التامين على الصادرات في الجزائر للفترة : 1990 – 2023	49-69
المطلب الأول : توصيف نموذج الدراسة	50
المطلب الثاني : تقدير النموذج والاختبارات التشخيصة	50-61
خاتمة الفصل	61-62-

خاتمة عامة	63-65
قائمة المراجع	66-69
قائمة الملاحق	70-79

فهرس

الأشكال

والجداول

قائمة الجداول:

01	نتائج اختبار جذر الوحدة باستخدام اختبار ديكي فولر الموسع ADF	53
02	اختبار bounds test	55
03	الجدول رقم 3: تقدير نموذج الدراسة باستخدام ARDL	56
04	اختبار Breusch – Godfrrey Correlation lm test	57
05	الجدول رقم 05 : HETREIOSKEDASTICITY Test ARCh	58
06	اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي Histogram– normality Test	58
07	تقدير نموذج تصحيح الخطأ للعلاقة قصيرة الأجل لنموذج ARDL	60
08	نتائج تقدير معلمات الأجل الطويل ARDL	61

قائمة الاشكال :

قائمة الأشكال:

الرقم	قائمة الاشكال	رقم الصفحة
01	الشكل رقم 1: أرباح وخسائر المؤمن والمؤمن له	06
02	الشكل رقم 02 نتائج اختبار فترات الابطاء المثلى	55
03	الشكل رقم 03 : نتائج اختبار الاستقرارية الهيكلي	59

مقدمـــــــة عـــامة

مقدمة:

تُمثل تنمية قطاع التصدير عنصراً حيوياً لتحقيق النمو في أي اقتصاد وركيزة لا غنى عنها لأي دولة ترغب في المشاركة في حركة التجارة العالمية، ولا يتحقق كامل الأثر التنموي إلا بنمو قطاع التصدير، حيث تمكنت العدد من الدول أحادية التصدير في السنوات الأخيرة من تنويع صادراتها والخروج من تبعية اقتصادها الى قطاع ريعي وحيد، ولعل من بين تلك الدول التي عانت من هذه المشكلة الاقتصادية هي الدول الريعية، باعتبار أن المحروقات بصفة عامة هي المورد الغير متجدد يتصف بالندرة واحتمالية ظهور بدائل أخرى له في أي وقت، بالاضافة الى التقلبات الكبيرة التي شهدتها أسعاره من فترة الى أخرى الشيئ الذي أثر سلبا على العديد من المؤشرات الاقتصادية لتلك الدول ، كتسجيلها لعجز في الميزان التجاري أو ميزان المدفوعات.

في ظل هذا قامت الدول الريعية بالعديد من الإجراءات التحفيزية منها المالية والنقدية، على غرار تأمين وضمان الصادرات حيث تمكنت من زيادة حجم الصادرات خارج قطاع المحروقات ، خاصة وأن التأمين الصادرات يعدأحد القوى الدافعة للتنمية في الاقتصاد، فهو يشارك بشكل مباشر وغير مباشر في التنمية الاقتصادية للدول، بغية تأمين الأنشطة الاقتصادية من المخاطر المخاطر التي تتعرض التجارة الدولية ، وبالتالي تجنب الخسائر التي إن حدثت قد تؤدي إلى أضرار بليغة، لهذا فقد أصبح هذا النوع من التأمين أحد أهم أركان الأسواق المالية مثله مثل باقي المكونات المالية والنقدية الأخرى الاقتصاد، فهو ينتج خدمات من خلال علاقة تعاقدية، يلتقي بمقتضاها طالب الخدمة (المؤمن له) مع عارضها (شركات التأمين)، من أجل تغطية الخطر المستقبلي الواقع على الأنشطة الاقتصادية، بهذا الصدد قامت الجزائر سنة 1996 بانشاء مؤسسة تأمين مخصصة بتأمين الصادرات الغير نفطية تعرف بالشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات CAGEX، وبناء على ماسبق يمكن طرح السؤال التالي:

إشكالية الدراسة : فيما يكمن دور التأمين في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر ؟

التساؤلات الفرعية:

- وتندرج ضمن هذه الإشكالية أسئلة فرعية نوردها كما يلي:

- ما هو مفهوم التأمين
- ما المقصود بتأمين الصادرات ؟
- ماهي الأسباب التي أدت الى ظهور تأمين ائتمان الصادرات؟
- ماهو اثر التأمين في ترقية الصادرت خارج قطاع المحروقات .
- هل هناك علاقة توازنيه طويلة المدى بين التأمبن والصادرات في الجزائر للفترة: 1990 – 2023؟
- هل يوجد أثر ذو دلالة معنوية بين بين التأمين والصادرات في الجزائر للفترة: 1990 – 2023؟

الفرضيات:

وللإجابة على الإشكالية المطروحة والأسئلة الفرعية تبرر لنا الفرضيات التالية:

- توجد علاقة توازنيه طويلة المدى بين التأمين الصادرات في الجزائر للفترة: 1990 – 2023؟
- يوجد اثر ذو دلالة معنوية بين بين التأمين والصادرات في الجزائر للفترة: 1990 – 2023؟

أهمية الدارسة:

إن أهمية دارستنا هذه تكمن في أنها تعطينا نظرة عامة عن الوضعية الاقتصادية السائدة في الجزائر وهذا بالتركيز طبعا على التغيرات والتطورات التي شهدها الصادرات ، وكذا اهمية تأمين الصادرات كمحور رئيسي في ترقية الصادرات وحميتها من المخاطر المتعددة ، وهي المتغيرات المعنية بالدارسة، وأيضا لما لهذه المتغيرات من أهمية في المساهمة في تحقيق نمو اقتصادي عن طريق مختلف السياسات المتبعة من قبل السلطات من اجل الخروج من المصدر الواحد و الوحيد (القطاع الريعي) سواء بالتأثير المباشر أو الغير مباشر في تلك المتغيرات.

أسباب اختيار الموضوع:

تعود أسباب اختيار الموضوع إلى أسباب ذاتية وأخرى موضوعية فالذاتية هي الميل للخوض في مواضيع الاقتصاد الكلي الذي يعرف تحولات وتطورات متلاحقة، أما الموضوعية فتتمثل أساسا في اعتبار دراسة طبيعة الاقتصاد الجزائري، كون الصادرات محفز للنمو والتوجه الجديد للاقتصاد الوطني في ظل التنويع الاقتصادي ،وهذا بتباع السياسات الحكيمة والرشيدة، ما نلمسه من خلال الاهتمام الكبير للباحثين ومتخذي لقرار حول فكرة تأثير تأمين قروض الصادرات و الصادرات على الصادرات .

أهداف الدارسة:

يتمثل الهدف الرئيسي لهذا البحث في معرفة نوعية العلاقة الموجودة ما بين كل من التأمين على الصادرات و الصادرات في الجزائر، لاستنتاج مدى التأثير الذي تحدثه متغيرة التأمين على حجم الصادرات، كما تندرج في إطار هذه الدارسة مجموعة من الأهداف الأخرى والتي تتمثل في:

- معرفة أهمية التأمين و الصادرات ومدى الدور الذي تلعبه هذه المتغيرات في التنمية الاقتصادية للبلد.
- مدى تأثير متغيرات الدارسة ابتداءا من سنة 1990 إلى غاية 2023 هذا في الجانب القياسي الذي تم الاستعانة به في الفصل الثاني.

حدود الدراسة:

تتحدد دارستنا لهذا الموضوع من: جانب موضوعي والأخر زماني وجانب مكاني

- **الجانب الموضوعي:** يتعلق بمفاهيم الاقتصاد الكلي والمتغيرات الاقتصادية الكلية (التأمين ، الصادرات)، إضافة إلى المفاهيم المرتبطة بالقياس الاقتصادي.
- **الجانب الزماني:** أما الجانب الزماني للبحث فهو محدد بالفقرة (1990–2023).
- **الجانب المكاني:** فقد وقع اختيارنا على دارسة الاقتصاد الجزائري كدراسة قياسية .

منهج الدراسة:

لقد تم الاعتماد في إعداد هذه الدارسة على المنهج الوصفي لتوصيف متغيرات الدراسة (التأمين و الصادرات) والمنهج الكمي من خلال استخدام الأدوات الإحصائية التي تساعد بشكل كبير على تفسير النتائج على أرض الواقع من خلال الطرق القياسية المتعلقة بالموضوع وتحليلها بتطبيق خطوات النماذج الاقتصادية، أين تم الاستعانة ببرنامج EVIEWS 13 لتقدير واستخراج النتائج وإجراء الاختبارات اللازمة.

هيكل الدارسة:

للإجابة على التساؤلات المطروحة ولاختيار الفرضيات ولتحقيق أهداف هذه الدارسة اقتضت الضرورة تقسيم هذا الموضوع إلى فصلين على النحو التالي:

يتناول الفصل الأول من هذه الدارسة التأصيل النظري للتأمين و الصادرات خلال تبيان مختلف المفاهيم المتعلقة بالتأمين والواردات وذلك في: المبحث الأول: : التأسيس النظري للتأمين ، المبحث الثاني: الاطار النظري للصادرات ،المبحث الثالث: العلاقة النظرية بين التأمين والصادرات .

كما خصص الفصل الثاني لنمذجة العلاقة بين التأمين والصادرات في الجزائر خلال الفترة (1990-2023) وذلك بإدراج مبحثين المبحث الأول خصص : التأسيس النظري للنموذج المستخدم ، بالإضافة إلى المبحث الثاني الذي تمثل في دارسة قياسية لأثر التأمين على الصادرات في الجزائر للفترة : 1990 - 2023

الفصل الأول: التأصيل المفاهيمي والتنظيري للتأمين والصادرات

تمهيد:

استمدت فكرة التأمين أساسا من التعاون والتضامن وتطورت مع تطور حياة الإنسان إلى أن وصل إلى الصورة التي عليها في عصرنا الحديث، إلى مشروع مؤسسي تمثل في شركات التأمين، والتي تخصصت بدورها في عدة أنواع من التغطية التأمينية، تعد شركات التامين الصادرات أحد مكونات الجهاز المالي، وأحد الأسواق الحيوية في الاقتصادات المتقدمة والنامية على حد سواء، وذلك من خلال الدور الرئيس الذي تقوم به كموقع مهم لحماية الصادرات ، وكذا مصدرا للأمان في المنظومة الاقتصادية وهذا عن طريق تقليل الأخطار المحتملة وزيادة الثقة لدى القطاعات الإنتاجية والمالية في الاقتصاد القومي وتوفير التمويلات الاستثمارية كما يضمن ارياحية للمصدرين للتوجه نحو تصدير منتجاهم في الخارج من خلال ما يسمى أو يصطلح ب التامين على قروض الصادرات او تأمين الصادرات، وبناء على ما تقدم سنقوم في هذا الفصل بشكل منهجي بالتطرق إلى:

المبحث الأول : التأسيس النظري للتأمين

المبحث الثاني: الاطار النظري للصادرات

المبحث الثالث: العلاقة النظرية بين التأمين والصادرات

المبحث الأول : الأسس النظرية للتأمين

يتميز الإنسان بأن له المقدرة على اتخاذ القرارات فيما يتعلق بجوانب حياته، وعلى الرغم من هذه الميزة الفريدة من نوعها، إلا أن هناك عوامل محيطه قد تأثر في مدى رشاده قرارته، وتصيبه في حياته أو ممتلكاته، في المقابل عدم معرفة الإنسان لما يحدث له في المستقبل، وحالة عدم التأكد التي تلازم مع عدم تمكنه من معرفة نتائج قراراته مستقبلا، يجعلانه في موقع من حالة عدم اليقين لنتيجة قراراته، فظهر بعدها التأمين كفكرة حديثة النشأة وارتبط مع المخاطر التي واجهت الأفراد في حياتهم اليومية، إذ استمدت فكرة التأمين أساسا من التعاون والتضامن .

المطلب الأول : نشأة ومفهوم التأمين:

1.نشأة التأمين

تعود فكرة انشاء أسواق التأمين إلى تطور استخدام التأمين عبر التاريخ، فلقد ازدهرت صناعة التأمين منذ مدة طويلة وعرفت في جميع أنحاء العالم ، أما الشكل المؤسسي لأسواق التأمين فقد تبلورت بعد تأسيس العديد من شركات التأمين، فكانت سوق التأمين الإنجليزية أول سوق من حيث الأهمية والتنوع في المنتجات وبعدها سوق الأمريكي والأوروبي والآسيوي فلقد مرت فكرة التأمين منذ عهد قديم بأطوار عدة وأحوال مختلفة، فيرى الباحثون أن قدماء المصريين أول من عرف فكرة التأمين (العز، 1967، صفحة 3)، فالتاريخ المدون على أوراق البردى وعلى جدران معبد الأقصر في صعيد مصر يثبت ذلك حيث كون القدماء المصريين ما يسمى بجمعيات دفن الموتى منذ أكثر من سبعة آلاف سنة وكان الدافع وراء هذا القيام بدفع مصروفات التحنيط والدفن وببناء القبور للأعضاء الذين يتوفون ولا يتركون المال لازم أو الكافي لهذه المصروفات والتي كانت تمثل مبلغا كبيرا في ذلك الوقت، ذلك أن القدماء المصريين كانوا يعتقدون بوجود حياة ثانية بعد الموت ولكن بشرط أن يظل الجسد سليما بعد الموت حتى تستطيع الروح أن تتعرف على الجسد وتعود إليه وترتب على هذا الاعتقاد إنفاق مصروفات طائلة على عملية التحنيط لحفظ الجسد، وقد تم تكوين ما يسمى بجمعيات دفن الموتى حيث يقوم كل عضو بسداد اشتراك سنوي طالما ظل على قيد الحياة مقابل أن تقوم الجمعية بسداد مصروفات التحنيط والدفن وبناء القبور.

وقد ذكر بن خلدون في هذا الشأن في مقدمته أن العرب قد مارسوا التأمين على عدة أشكال مثلا تأمين الممتلكات بأكثر من صورة ، فكانوا يتفقون أثناء رحلتي الشتاء والصيف على المساهمة كل بنسبة ما حققه أرباح أو بنسبة رأسماله لتعويض كل من يموت له جمل أو تبور تجارته بسبب نفوق جمله (الحميد، 1974، صفحة 240)

وفي القرن العاشر قبل الميلاد ، صدر أول نظام يتعلق بالخسائر العامة في رودس عام 916 قبل الميلاد حيث قضى بتوزيع الضرر الناشئ من إلقاء جزء من شحنة السفينة في البحر، لتخفيف حمولتها على اصحاب البضائع المشحونة فيها.

ويرى فريق آخر من العلماء أن الإمبراطورية الرومانية كانت أول من ابتدع فكرة التأمين البحري ، حيث ألزمت تجار الأسلحة بإرسال أسلحتهم بحرا، لتزويد قوات الإمبراطورية بها على أن تقوم الدولة بضمان خسارة التاجر إذا فقدت أسلحته بسبب الأخطار البحرية أو بفعل العدو.

ويكاد المؤرخون يجمعون على أن التأمين البحري هو أسبق أنواع التأمين ظهورا (السيد، 2015، صفحة 18)، والمسمى بعقد القرض البحري المسمى "Prét la aventure Grosse " أي عقد المخاطرة الجسيمة وهو نوع من العقود كان منتشرا في روما وأثينا، وبمقتضى هذا العقد يقترض صاحب السفينة مبلغا من المال لإصلاحها وتجهيزها أو يحصل بمقتضاه صاحب الشحنة على مبلغ يوفي به ثمن البضاعة التي تتكون منها الشحنة، وتكون السفينة أو شحنتها في الحالتين ضامنة لاسترداد مبلغ القرض وفوائده، ويتضمن هذا الاتفاق أيضا شرطا يقضي بأنه إذا غرقت السفينة أو أصاب شحنتها تلف، لا يسترد المقرض شيئا، أما إذا وصلت سالمة التزم المقترض برد مبلغ القرض مع قيمة إضافية في صورة فائدة على القرض تحسب على أساس سعر فائدة (قاسم، 1999، صفحة 24) ، مرتفعا عن سعر الفائدة السائد في السوق بالنسبة للقروض العادية، حيث كان أول تطبيق عملي له بشكل تجاري في القرن الثاني عشر من الميلاد: ومنه فالتأمين على المنقولات بحرا بقصد التعويض عن الخسارة التي تنتج من ضياعها في البحار– ظهر في لمبارديا سنة 182م، بواسطة جماعة اللومبارد، ثم انتقل بواسطة هذه الجماعة إلى إنجلترا وإلى غيرها من الأقاليم الأوربية، صدرت الأوامر لتنظيم هذا النوع من التأمين ضد الحريق، وقد كان موجودا في إنجلترا قبل القرن السابع عشر الميلادي على شكل نقابات تعاونية كانت تعطى إعانة لأعضائها في حال احتراق أملاكهم، وفي منتصف القرن السابع عشر أخذ التأمين ضد الحريق طابعا تجاريا صدرت به النظم إدارية تختلف باختلاف اوضاع البلدان .

أما على الحياة، فيقال بأن أول وثيقة للتأمين عليها صدرت سنة 1583 م في انجلترا، ومع ذلك فقد كان وجوده محددا جدا، ولم يتخذ قالبا نظاميا معتبرا إلا في سنة 1774م، وقد كان للثروة الصناعية وما صاحبها من ظهور طبقة متوسطة أثر كبير في الاقبال على التأمين على الحياة واتساع نطاق انتشاره.

وفي القرن التاسع عشر بعد أن عمت الثروة الصناعية في البلدان الأوروبية وتبع ذلك تطور الآلة وانتشارها – ظهرت فكرة التأمين على الحوادث، نظرا لما كانت تسببه الآلات المتحركة من حوادث أثناء العمل، وتعطيل المنافع البدنية، فتأسس في انجلترا سنة 1848 م أول مكتب للتأمين ضد الحوادث التي يتعرض لها المسافرون بالسكة الحديدة، وكانت بطاقات التأمين تباع مع بطاقات السفر، ثم تطورت الفكرة حتى شملت التأمين ضد الحوادث الشخصية وكافة الأمراض.

وبالتوسع في الأخذ بفكرة التأمين ظهر ما يسمى ب: التأمين ضد خيانة الأمانة والتأمين ضد الضمانات القضائية مما هو خاص بالمسؤوليات المالية على الأوصياء الذين يعينون بقرارات قضائية على القصار والأوقاف والمعتوهين، وبالتأمين ضد التضمينات الحكومية من جراء خيانة بعض الموظفين، وبالتأمين ضد حوادث السيارات والطائرات.

2..مفهوم التأمين:

يعرف التأمين على أنه وسيلة لتقليل ظاهرة عدم التأكد الموجودة لدعم المؤمن له وذلك عن طريق احتواء الخطر ونقله عن طريق شركات مختصة في احتواء الأخطار تسمى شركات التأمين، والتي تتعهد بدورها بتعويض صاحب الخطر المؤمن له عن جزء من الخسارة المالية الواقعة، أو هو عبارة عن وسيلة هدفها الأساسي يكمن في حماية الأفراد والهيئات من الخسائر المادية الناشئة عن تحقق الأخطار المحتملة الحدوث والتي يمكن أن تقع في المستقبل وتسبب في خسائر يمكن قياسها ماديا باستعمال أساليب رياضية. (السيفو، 2009، الصفحات 94-93)

القصد من التأمين هو عملية جماعية تعاونية تهدف إلى توزيع آثار التي يخلفها وقوع الخطر الذي يلحق واحدا من الجماعة على أفرادها حيث يذوب الخطر في النهاية، كما يعتبر التأمين تعاونا منظما ودقيقا بين عدد من الناس معرضين جميعا لخطر واحد حتى إذا تحقق الخطر بالنسبة إلى بعضهم، حيث يتعاون الجميع على مجابهة الخطر بتضحية قليلة يبذلها كل منهم. (كامل، 2016، صفحة 88)

كما عرف عالم التأمين الفرنسي"جوزف هيمار" التأمين على أنه "عمليَّةٌ يحصلُ بمقتضاها المؤمن له، نظير دفع قسطٍ على تعهّد للطرف الآخَر وهو المُؤمّن، بأداءٍ مُعيَّنٍ عند تحقق الخطر المُتفق عليه، وذلك بأن يأخذ المُؤمَّن على عاتقه مجموعةٌ من المخاطر، ويُجري بينها المُقاصَّة طبقًا لِقوانين الإحصاء.

عرف التأمين من قبل لجنة مصطلحات التأمين بمؤسسة الخطر والتأمين الأمريكية على أنه "تكفل شركة التأمين على تعويض المؤمنين لهم للخسارة الواقعة عن طريق تحويل الخطر الواقع وتجميعه مقابل مبلغ مالي.

على الرغم من اختلاف التعاريف السابقة ولكن المتفق عليه هو أن التأمين هو عبارة عن قيام هيئةّ أو مؤسسة مالية تسمى شركة التأمين بتحمل المخاطر المستقبلية المتوقع حدوثها على الأفراد أو المؤسسات، مقابل دفع مبلغ من المال يسمى بقسط التأمين، والذي يتم تقديره من قبل الاكتواري[1] بنماذج تسعير مختلفة وفقا لأطر تعاقدية.

[1] كلمة اكتواري تعني : المختص المتعدد المواصفات المتمرس في النظريات والتطبيقات في علوم الرياضيات والاحصاء والاقتصاد وحساب الاحتمالات والعلوم المالية، والذي يحدد مبلغ اقساط التأمين وتقييم المخاطر المستقبلية والتنبؤ بها.

كما يعرف أيضا من الناحية الاقتصادية على أنه اتفاق بين طرفين يلتزم بمقتضاه أحد الأطراف المؤمن له أن يؤدي إلى الطرف الآخَر شركة التأمين أو إلى المستفيد الذي اشترط التأمين لصالحه مبلغا من المال أو إيراد أو مرتبا أو عوض مالي آخَر مبلغ التأمين في حال وقوع الحادث أو تحقق الخطر المبين في العقد وذلك مقابل قسط أو دفعة مالية يؤديها المؤمن له للمؤمن.

كما يعرفه ورنر وسميث "WERNER SMITH " على أنه عقد التأمين p0 الذي يتم من خلاله تغطية الفترة [T, 0] ،فهو عبارة عقد خيار بيع على أصل مؤمن بقيمة X يساوي سعر تنفيذ الخيار، ويساوي في تاريخ الاستحقاق إذا كان st موضوع التأمين أقل من القيمة المؤمن عليها X (حالة تحقق الضرر) ، يدفع المؤمن مبلغ x–st ، وفي حالة العكس لا يحصل المؤمن على أي شيء، فإن قيمة عقد التأمين في النهاية هي نفس خصائص خيار البيع لعقد التأمين، ويشتري المؤمن له هذا الخيار مقابل علاوة تسمى قسط التأمين (موسى، 2007، صفحة 87)، الشكل أدناه يوضح العلاقة بين المؤمن والمؤمن له بما فيها الأرباح والخسائر.

الشكل رقم 1: أرباح وخسائر المؤمن والمؤمن له

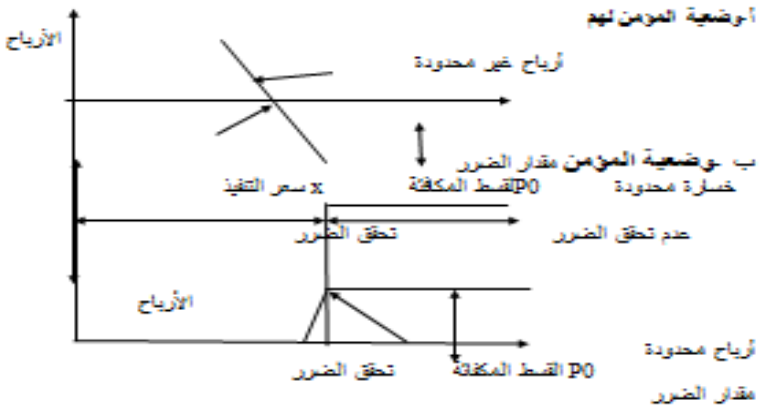

Source: (Folus, 2003, p. 15)

3.أهمية التأمين:

تظهر أهمية التأمين في عدة جوانب اقتصادية واجتماعية لما له من مميزات ومنافع عديدة للمجتمع والفرد، حيث إن الهدف الرئيسي منه هو التغطية ضد الأخطار الواقعة على الأفراد والمؤسسات، وتمتد منافع هذه الخدمة إلى المجتمع و الاقتصاد، وفيما يلي أهم الفوائد التي يقدمها التأمين على المستوى الاقتصادي والاجتماعي: (نوري، 2007، صفحة 87)

أ–من الناحية الاقتصادية: يمكن ايجاز الأهمية الاقتصادية فيما يلي:

- ✓ التأمين هو نظام يُقدم الحمايةً من الخسائر الناجمة عن مجموعة متنوعة من المخاطر التي يمكن أن تواجه الأفراد والمؤسسات، يوفر وجود هذا النظام دعمًا لاستكمال العديد من المشروعات بلا خوف، حيث

لا يكون هناك تردد المجازفة بالأموال من أجل تحقيق أهداف متنوعة، يُزيل القلق من مخاطر متعددة مثل السرقة والحرائق وغيرها ؛

- ✓ يُعَدُّ التأمين وسيلةً ادخاريةً ذات أهمية بالغة، حيث تقوم شركات التأمين بجمع الأقساط التأمينية كجزء منها، وعندما يحين موعد الاستحقاق، يتم استثمار مبالغ التأمين في مختلف الفرص، مما يجعل التأمين مصدرًا مهمًا من المصادر غير المباشرة لتمويل المشاريع الاقتصادية"؛
- ✓ تتجلى أهمية التأمين في تعزيز تكلفة الإنتاج، حيث يُمكن للتأمين، من خلال توفير الأمان للأفراد، تشجيعهم على العمل و الابتكار، وتطوير وسائل تسهم في زيادة الإنتاجية وتحسين الكفاءة؛
- ✓ يوفر التأمين توازنًا بين العرض والطلب في الاقتصاد الوطني، عندما يكون هناك ازدهار اقتصادي، يُمكن للدولة توسيع نطاق التغطية التأمينية، خاصةً تلك التغطيات الإلزامية لتشمل فئات جديدة، هذا ويزيد من التوفير الإجباري ويساعد في تخفيف الضغط التضخمي، في حالة الكساد، تأتي خدمات التأمين إلى العون من خلال التأمينات الاجتماعية، حيث تزيد التعويضات للعملاء في حالات المرض والإصابات وما شابهها هذه التدابير تعزز الطلب الفعال على السلع والخدمات، مما تساعد في التخفيف من تأثيرات الكساد؛
- ✓ **ب-من الناحية الاجتماعية:**
- ✓ للتأمين أهمية اجتماعية نبرزها فيما يلي (حسين م.، 1992، صفحة 55):
- ✓ يساهم التأمين في تحقيق استقرار اجتماعي للفرد والمجتمع من خلال مكافحة الفقر ويمنع التأمين الأفراد من الوقوع في الحاجة والعوز من خلال تقديم تعويضات مالية تضمن لهم مستوى معيشي أدنى، حيث يحصلون على تعويضات عند وقوع خسائر في دخلهم نتيجة للمرض أو العجز وغيره؛
- ✓ يعتبر كوسيلة مساعدة على تنمية الشعور بالمسؤولية وتقليل الحوادث، حيث إن قيام الفرد بالتأمين على حياته يرتب لأسرته معاشا يضمن لها الحياة الكريمة بعد مماته، كذلك تأمين السيارة يضمن للمتضرر من الخطر المؤمن منه عند وقوعه التعويض الازم له، وهكذا نجد التأمين بكل أنواعه ينمي الشعور بالمسؤولية لدى الفرد اتجاه نفسه وأسرته ومجتمعه ، كما أن شركات التأمين تعمل من جانبها بإعداد البحوث والدراسات لاكتشاف أسباب تحقق الأخطار والعوامل المساعدة على حدوثها، وهذا للعمل على التقليل من تحققها، حيث أن هذه الجهود المبذولة من طرف شركات التأمين تعود على المجتمع ككل بالفائدة ؛

المطلب الثاني :المبادئ الاساسية التأمين:

يخضع التأمين إلى بعض المبادئ الأساسية التي تميزه على بعض العقود الأخرى والتي يجب توافرها لكي يضفي المشروعية، وتجنب المقامرة والمضاربة أو أوجه كسب المال دون قواعد ثابتة، وعليه وجب معرفة هذه القواعد لكي يصبح عقد التأمين ملزما للأطراف المتعاقدة:

1. مبدأ الخسارة العرضية Fortuitous Loss:

الهدف من هذا المبدأ هو منع أي من الطرفين من التسبب في الخسارة أو تفاقمها عمدًا وتقع هذه المسؤولية بشكل عام على عاتق المؤمن له، وإذا تسبب المؤمن له عمدا في وقوع الحادث أو تفاقمه من أجل زيادة الخسارة والحصول على مبلغ التأمين أو التعويض، فقد أخل بجوهر هذا المبدأ، وينتج عن ذلك خسارة متعمدة، مما يؤدي إلى رفض شركة التأمين دفع التعويض المقدرعن الأضرار المتكبدة، هذه الممارسة ليست مقبولة قانونيا ولا أخلاقيا ومثل هذه التصرفات أو المسببات الشخصية للخطر يطلق عليها في الأدبيات الاقتصادية بالخطر المعنوي "Moral Hazard "فهي تختلف من شخص إلى آخر ولا يمكن قياسها بنفس الكمية ولا يمكن وضع متوسطات معقولة في حساب قسط التأمين.

2 . مبدأ الخسارة المالية financail loss:

إن الهدف الأساسي للتأمين هو مواجهة وتحمل الخسائر المالية التي يمكن قياسها والتنبؤ بها عندما تتحقق المخاطر المرتبطة بها بدقة، ولا تسمح وثائق التأمين بالتعويض عن الخسائر المعنوية التي لا يترتب عليها أي خسارة مالية، حيث إن هذه الخسائر لا تستوجب التعويض، وإذا تم تعويض المؤمن لهم عن خسائر معنوية لا تحمل أي قيمة مالية، فإنه يعتبر إثراء غير عادل ومكسبا على حساب شركة التأمين، وهذا يؤدي بدوره إلى استخدام التأمين كوسيلة للربح، الأمر الذي يمكن أن ينتج بعد ذلك إلى خلق مخاطر أخلاقية، وتحدث هذه الأخطار عندما يقوم المؤمن له عمدا بتعريض نفسه للخطر بغرض الاستفادة من التأمين فالأساس القائم في هذا المبدأ يجب أن تكون هناك خسارة مالية فعلية عند تحقق الخطر، لا يجوز تقديم التعويض في حالة عدم وجود أي دليل ملموس على الخسارة المالية، ويرجع ذلك إلى أنه لا بد من وجود طريقة لتقدير الخسارة المالية بشكل دقيق، سواء كانت فعلية أو متوقعة، عند حساب القسط أو تحديد التعويض في حالة المطالبة، وهذا ينطبق على جميع أنواع وثائق التأمين (السيد ش.، 1999، الصفحات 65-66).

3. مبدأ انتشار الخطر Spread Of Risk:

يقضي هذا المبدأ على توزيع الخطر توزيعا جغرافيا بحيث تضمن الشركة عدم وقوع كارثة على نطاق واسع أي لا يكون هذا الخطر من النوع الذي يصيب الجماعات وعدم تركيزه في منطقة جغرافية معينة، وذلك تحقيقا لقانون الأعداد الكبيرة، ويرجع ذلك فنيا إلى كبر حجم الخسارة المتوقعة، وهذا لكبر حجم موضوع الخطر، وعدم قبول التعاقد على مبلغ تعويض ضخم حتى يكون التنبؤ من بين الوحدات متماثلا ، وعلى الرغم من أهمية هذا المبدأ لعقد التأمين إلا أن الشركات تقبل جميع عمليات التأمين المعروضة ثم تعيد تأمينات لدى مؤمنين آخرين وتسمى هذه العملية إعادة التأمين Reinsurance

4. مبدأ إثبات الوقوع في الخسارة:

يرتبط هذا المبدأ ارتباط وثيقا بوقوع الحدث في فترة تطبيق التأمين، ويرتبط مكانه بالحاجة إلى وقوع حادث مؤمن عليه ، فإنه لا يمكن التأمين ضد النسيان والكسل ونتيجة لهذا المبدأ فإن المؤمن ملزم بإخطار عدة أطراف لإثبات وقوع الحدث، وايصال أهمية هذا المبدأ في حالة وجود شركة تأمين.

5.. مبدأ حساب الاحتمالات المتوقعة:

يتم التعاقد على التأمين من أجل تغطية الأخطار، كما سبق ذكره حيث إن سيران العقد يبدأ تماما من دفع الأقساط، ويترتب عن هذه الظاهرة أنه لا بد وأن يحسب قسط التأمين مقدما خاصة في بعض الأنواع من التأمينات مثل التأمين التجاري، بطريقة يرضى بها طرفي التعاقد كما يرضى عنها المشرع، ومن الطرق العملية لحساب احتمال وقوع الحادث المتوقع" Expected Probability "أي قبل تحققه وقبل التعاقد على تأمينه– وبمعرفة قيمته أو بمعرفة قيمة الأصل أو الدخل المعرض للخسارة، يمكن حساب قسط التأمين عن طريق حساب التوقع الرياضي السابق وعلى الأغلب فإن معظم الحوادث القابلة للتأمين يمكن تقدير احتمال حدوثها المتوقع عن طريق استخدام البيانات الاحصائية المتجمعة من واقع الخبرة في الماضي، وعلى أساس التقدير العلمي " Scientific Gudgement " بناء عليها يمكن حساب قسط التأمين في معظم أنواعه وفروعه.

المطلب الثالث : تصنيفات التأمين:

مع تطور الحياة البشرية ظهرت أنواع عديدة من التأمين على حسب الرغبة في الأمان في بعض الجوانب وكما تعددت تقسيمات تلك الأنواع وتوزيعات في فئات متعددة تختلف كل منها باختلاف الهدف والغاية من ذلك ويمكن ذكر بعض التقسيمات فيما يلي (ربه، 2002، الصفحات 54-59):

أ – التقسيم من الجانب النظري:

يهدف هذا التنظير إلى تقسيم التأمين من الناحية القانونية والفنية، فهناك معايير مختلفة تعتمد اجراء هذا التقسيم أهمها: عنصر التعاقد ، الغاية من التأمين، طريقة تحديد الخسارة التعويض المناسب.

أ -1 عنصر التعاقد : يكون التأمين أما اختياري أو اجباري

أ-1-1 التأمين الاختياري: ويشمل التأمين يلجأ اليه المؤمن سواء أكان فردا أو مؤسسة إلى تأمين حاجاتهم وتغطية الأخطار الواقعة عليهم مستقبلا بمحض إرادتهم وبدون إجبار مثل التأمين على الحياة أو التأمين على الممتلكات.

أ.2.1 التأمين الإجباري : هو ذلك النوع من التأمين له صفة اجبارية والتي تلتزم بها الدولة في تأمين الأشخاص ضد بعض الحوادث داخل العمل مثل تأمين المسؤولية المدنية على السيارات ويكون عنصر الاجبار هنا ميزة هذا التعاقد.

أ.2. الغاية من التأمين.

يمكن تمييز هذا النوع إلى تقسيمات مختلفة وهي ثلاثة أنواع رئيسية : التأمين الخاص ، التأمين التجاري، التأمين التعاوني ، التأمين الاجتماعي.

أ.1.2 التأمين التعاوني: الغاية من هذا النوع من التأمين هو مواجهة الخطر بالنسبة إلى مجموعة معينة من الأفراد بأقل تكلفة معينة، والغرض منه ربحي.

أ. 2.2 التأمين التجاري: الهدف منه هو تحقيق الربح، حيث يتم حساب قسط التأميني الذي يغطي الخطر المؤمن له ونسبة من المصاريف الإدارية والربح.

أ.3.2 التأمين الاجتماعي : الأساس منه اجتماعي تقوم به هيئة حكومية بغية حماية الطبقات الضعيفة التي لها ليس لها القدرة على حماية أنفسها من الأخطار.

أ.3 طريقة تحديد الخسارة: يحتوي هذا التقسيم نوعين:

أ. 1.3 التأمينات النقدية: يتميز هذا النوع من التأمين بأن الخطر فيها معنوي والتي يصعب تقدير الخسارة المادية الناتجة عنها.

أ.2.3 تأمينات الخسارة:

هذا النوع من التأمين تتطابق فيه الخسارة الفعلية أقصاه مبلغ التأمين المحدد في وثيقة التأمين عن تحقق الخطر المؤمن منه ويشمل تأمينات الممتلكات بأنواعها المختلفة.

أ.4 التعويض المناسب: في هذا النوع يتم تقسيم التأمين على حسب الموضوع ، تحدد ثلاثة أقسام أساسية للتأمين هي تأمينات الأشخاص ، تأمينات الممتلكات والمسؤولية المدنية.

أ.1.4 تأمين الأشخاص: يكون الشخص في مثل هذ النوع من التأمين هو موضوع التأمين مثل تأمين الأشخاص، تأمين الوفاة ، تأمين البطالة ، تأمين الحوادث الشخصية.

أ.2.4 تأمين الممتلكات: الممتلكات هنا هي موضوع التأمين، مثل تأمين الممتلكات، تأمين العقارات، تأمين الحريق.

أ-3-4-تأمين المسؤولية المدنية: الغرض من هذا التأمين هو تغطية المسؤولية المدنية حيث تغطي عقود المسؤولية المدنية العواقب المالية التي يتكبدها المؤمن له عندما يتسبب الأخير في إصابة مادية أو جسدية للغير، سواء من خلال الإهمال أو الاستهتار في ممارسة أنشطته ووظائفه.

المطلب الرابع : تأمين ائتمان الصادرات:

يعد تأمين ائتمان الصادرات وثيقة تأمين متخصصة ووسيلة حماية للأعمال التجارية من عدم قدرة عملائها التجاريين على الدفع مقابل المنتجات أو الخدمات، كما أنه ضمان سداد مقدم للشركات إذا فشل المشتري في الدفع خلال فترة الائتمان المتفق عليها ، كما يمكّن تأمين ائتمان الصادرات الشركات الوصول إلى معظم مبلغ الدفع المستحق (75٪ -95٪) من مبلغ الفاتورة، في الوقت المحدد من خلال شركة تأمين ائتمان الصادرات.

حيث تطورت فكرة تامين قروض الصادرات و ذلك لوجود اسباب متعددة، حتى تبلورت في شكلها المعاصر القائم على تقديم خدمات تأمينية لتمويل عمليات التجارة الخارجية نقدا و ضمان التسديد، و هذا الامر الذي من شانه رفع معدلات التبادل التجاري بين الدول نظرا لتعد الوظائف التي تؤديها هذه الخدمات، و هذا سيعزز حماية كل من المصدرين و المستوردين على حد سواء من الاخطار المحتملة.

1,: تطور فكرة تأمين ائتمان الصادرات:

تعود البداية الأولى لظهور فكرة تأمين ائتمان الصادرات إلى بداية القرن 18، حيث اقتصر على تقديم القروض المستثمرين الأجانب لتمويل مشترياتهم، وكان التأمين في تلك الفترة يقتصر على ضمان خطر افلاس المشتري الاجنبي او تأخره في التسديد ثم أصبح يعني مخاطر الحروب.

ونتيجة للتطور السريع في حجم التجارة الخارجية أصبحت الحاجة ملحة لضرورة وجود تأمين لتغطية مخاطر الائتمان و مخاطر عدم التسديد و على اثر هذا تم انشاء الشركة البريطانية التجارية للتأمين سنة 1820م، بعد ذلك توالت عمليات تأسيس هيئات ضمان ائتمان الصادرات في مختلف دول العالم وكان لدول أوروبا الحصة الأكبر في إنشاء هذه الهيئات (بلجيكا 1821م، هولندا 1925م، فرنسا 1929م، المنيا 1949م) ق 19.

وقد ظهر تامين ائتمان الصادرات في الدول العربية حديثا وذلك بسبب افتقار معظم الدول العربية إلى حجم كبير من الصادرات، اذ تعتمد أغلبها على صادرات النفط والغاز، ولابد من الإشارة إلى أن هناك حاجة متزايدة الى التأمين على الصادرات من أجل حماية المصدرين من اخطار عدم تحصيل قيمة صادراتهم و هذا نتيجة للتطورات الاقتصادية المتسارعة و كذا سبب تزايد الاخطار في ظل الأزمات الاقتصادية والمالية الأخيرة و ما صاحبها من تطورات وتغيرات لا يمكن التنبؤ بها، ووفقا لبيانات الاتحاد العالمي لهيئات ضمان ائتمان الصادرات.

توزعت عمليات ضمان ائتمان الصادرات في المديين المتوسط والطويل القائمة في العالم سنة 2014 بين الدول الناشطة تجاريا حيث بلغت قيمتها 699 مليار دولار، حيث ترتكز خصوصا في الوم ا، روسيا وتركيا والبرازيل والصين، فضلا عن السعودية التي مثلت نسبة 3.7% من الاجمالي العالمي، والإمارات بقيمة 18.9 مليار دولار وبنسبة 2.7% من الاجمالي العالمي. (مريم، 2017، صفحة 28)

2,: اسباب ظهور تامين ائتمان الصادرات

توجد ثلاث اسباب رئيسية ادت الى ظهور تامين ائتمان الصادرات مبينة كما يلي:

الوقايـة: حيث ان هذا العامل يوفر للمصدر المعلومات الازمة حول الوضعية المالية و الاقتصادية للمستوردين الاجنبيين، و بالتالي سيسمح للمصدرين باختيار الزبائن و المستوردين الذين يتمتعون بملاءة و قدرة عالية على التسديد، و يسمح لهم ايضا بتجنب المستوردين الذين يحملون نسبة مخاطرة عالية.

التحصيل: قد لا يستطيع المصدر في كثير من الحالات تحصيل قيمة صادراته او ديونه الناشئة عن التصدير للمستورد الاجنبي، لعجز هذا الاخير عن سداد مستحقات المصدر بسبب نقص في موارده المالية، او لأسباب خارجة عن ارادته كإجراءات استثنائية تتخذها دولة المورد بشان منع او تحديد تحويل الاموال الى الخارج، و في هذه الحالة الهيئات او المؤسسات او الوكالات بالتكفل بتحصيل ديون او حقوق المصدر بناء على فعالية تلك الهيئات و الخبرة التي تتمتع بها و التي تكسبها قوة اقناع لدى المستوردين الاجنبيين للعدول على فكرة عدم السداد.

التعويض: تقوم مؤسسات او هيئات الضمان بتعويض المصدرين عن الخسائر التي قد يتعرضون لها نتيجة اعسار او افلاس المستوردين، و ذلك وفق شروط معينة و نسب محددة مسبقا، اي قبل اجراء عملية التامين.

2.: تعريف ضمان ائتمان الصادرات

لقد حاول العديد من الفقهاء، اعطاء تعريف مناسب لضمان ائتمان الصادرات، ورغم أنهم اختلفوا في إعطاء إطار مناسب و تعريف شامل لضمان ائتمان الصادرات، إلا أنهم ساهموا مساهمة كبيرة في احتواء هذا المفهوم و ابراز دوره الاقتصادي، فمثلا:

يعرفه البروفيسور "**Jean Bastin**" بانه: "أداة تأمينية تسمح للدائنين بدفع اقساط لهيئات التامين او الضمان من تغطية مخاطر عدم تسديد الديون الناتجة عن الاشخاص العاجزين". (جليلي، 2022، صفحة 05).

اما "**Henri Louberge**" و" **Pierre Maurer**" عرفا تأمين قروض التصدير على أنه عقد يوافق بموجبه المؤمن (شركة التأمين) للحصول على علاوة (قسط)، على تعويض المؤمن له عن الخسارة التي يعاني منها نتيجة لعدم استرداد ديونه المتعلقة بأسعار البضائع أو الخدمات المصدرة، أو للتعويض عن عواقب انقطاع أو توقف نهائي لسوق التصدير، أو قلة ربحية ذلك السوق، أو فشل مجهودات البحث

واكتشاف الأسواق الخارجية، وأصل هذه المخاطر هو تحقق اخطار ذات طبيعة اقتصادية جزئية أو كلية، سياسية أو عرضية. (Henri Loubergé, 1985, p. 219)

كما عرف المشرع الجزائري بموجب المادة الأول من الأمر رقم 96-06 تأمين القرض عند التصدير كما يلي: "يتضمن تأمين القرض عند التصدير وفقا لشروط المنصوص عليا في هذا الأمر وفي عقد التأمين تحصيلا لمستحقات المرتبطة بعمليات التصدير من خلال الأخطار التجارية والأخطار السياسية وأخطار عدم التحويل وأخطار الكوارث".

إذن من خلال ما سبق ذكره من تعريفات ، يمكن القول بتعريف شامل بأن العملية التي يقوم بمقتضاها ضامن الائتمان بتغطية مخاطر تجارية و غير تجارية محددة، قد يتعرض لها مانح الائتمان في تعامله مع مدينه، الذي غالبا ما يكون ضامن الائتمان قد قام بالاستعلام عنه، ووافق عليه ويقوم بتعويضه عن الخسائر التي تلحق به من جراء تحقق هذه المخاطر، وفق ما هو متفق عليه في التعاقد المبرم بين الطرفين، وذلك في لقاء قسط يلتزم مانح الائتمان بدفعه إلى جانب التزامه بباقي شروط المتعاقد.

03: عناصر ضمان الائتمان:

توجد مجموعة من العناصر الاساسية لضمان الائتمان مبينة كالآتي (مصابيح، 2021، صفحة 66)

ضامن الائتمان: أي الذي يقوم بتغطية مانح الائتمان من تحقق خسائر ناتجة عن أي من المخاطر المشمولة بالضمان، وقد يأخذ ناس ضامن الائتمان شكل شركة متخصصة في هذا المجال فقط، أو تكون شركة تامين عامة تمارس ضمان الائتمان إلى جانب نشاطها الرئيسي، أو تتخذ شكل بنك الجاري؛

مانح الائتمان: و هو الدائن أيا كانت طبيعته، تجاريا او صناعيا او مزارعا، وأيا كان شكله القانوني، شركة ام فردا، والذي يقوم في تعامله مع الغير بمنح ائتمان ايا كانت مدته، ويخشى تحقق مخاطر معينة تمنعه من الحصول على كامل حقه، فيلجا إلى ضامن الائتمان ليحميه من هذه المخاطر؛

- **المدين:** وهو عميل مانح الائتمان الذي حصل على الائتمان، و قام ضامن الائتمان بالتحري عنه؛

- **المخاطر المغطاة:** و هي التي يخشى مانح الائتمان من تحققها، و قبل ضامن الائتمان تغطيتها، و هذه المخاطر قد تكون تجارية أو غير تجارية.

وغالبا ما يقوم ضامن الائتمان بتحديد هذه المخاطر على سبيل الحصر في عقد ضمان الائتمان، و يجب أن تكون محددة بطريقة واضحة، لا تثير لبسا في أذهان مانحي الائتمان؛

- **الخسائر المعرض عنها:** هي الخسائر التي تترتب على تحقق أحد المخاطر المشمولة بالضمان، والتي يجب على مانح الائتمان تعريضها في حالة ثبوت تحقق الخسارة، وتوافر شروط استحقاقها؛

– **التعويض:** وهو نسبة معية، تختلف من ضامن ائتمان إلى آخر، يقوم ضامن الائتمان بدفعها إلى مانح الائتمان في حالة ثبوت تحقق الخسارة، وتوافر شروط استحقاقها؛

– **الاستعلام عن المدين:** يقوم ضامن الائتمان غالبا بجمع معلومات عن المدين الذي سيقوم بضمانه، حتى يستطيع أن يحدد موضوع رفض أو قبول التعامل معه.

04: انواع ضمان ائتمان الصادرات

يمكن الاضطلاع على هذه الأنواع على سبيل المثال لا الحصر، و أهم ما يذكر في هذا المجال نجد [1]:

– **تأمين ائتمان الصادرات:** حيث تضمن شركة التأمين نشاط الصادرات بعد الاطمئنان على قدرة المستورد الاجنبي على الوفاء بالتزاماته تجاه المصدر الوطني؛

– **تأمين الائتمان المصرفي:** حيث تقوم شركة التأمين بضمان حقوق البنك المقرض في مواجهة المدين المقترض، لا سيما في المشروعات الصناعية الصغيرة و الأنشطة التجارية الناشئة؛

– **تأمين الائتمان التجاري و الاستهلاكي:** وهو بمثابة الضلع الثالث من أنشطة تأمين التمان الصادرات حيث يضمن المؤمن حقوق الدائن تجاه مدينه، أي تأمين الائتمان التجاري و الاستهلاكي معا.

05: وظائف ائتمان الصادرات:

يقدم تأمين ائتمان الصادرات مجموعة من الخدمات و والوظائف التي من شأنها أن تساهم في ترقية نشاط العملية التصديرية، وبالتالي نجد أنه يحقق مجموعة من الوظائف هي (سيف، 2008، صفحة 72)

– **أداة تقليل خطر:** والمقصود به أداة لتقليل الأعباء المالية الناتجة عن الأخطار الإئتمانية ونقلها من على عائق المؤمن له إلى شركة التأمين أو مؤسسة التأمين المتخصصة في قبول هذه الأخطار؛

– **أداة تسويق:** تساعد المصدر على تقديم شروط إئتمانية أفضل للمستورد خارج الدولة بسبب وجود الحماية الإئتمانية مما يعطي ميزة تنافسية للمصدر من خلال دعم أنشطة التسويق؛

– **أداة تمويل:** تساعد على تحفيز البنك على منح الإئتمان وتقديم شروط أفضل كما ونوعا بسبب وجود الحماية الإئتمانية الضامنة للبنك استرداد أمواله في حالة تحقيق أحد أخطار عدم السداد؛

– **الخدمات الأخرى:** تقدم شركات و وكالات تأمين الإئتمان نطاق واسع من الخدمات مثل خدمات إدارة الإئتمان والتحصيل وتقييم القدرة الإئتمانية والقدرة على السداد، بالتالي يتضح أن تأمين ائتمان الصادرات يلعب أكثر من مجرد الدور التقليدي للتأمين والذي يتمثل في الوظيفة الأولى كأداة لتقليل الخطر حيث تمتد وظائفه تلقائيا إلى النشاط التسويقي والمقدرة على منح الإئتمان.

6 : مزايا وعيوب تأمين ائتمان الصادرات

[1] فاطمة مصابيح، **مرجع سابق**، ص 71–72.

تتمثل مزايا تأمين القرض عند التصدير في مختلف المحاسن التي يتميز بها، وهو أيضا لا يخلو من المساوئ و سوف نتعرض فيما يلي لأهم المزايا والعيوب:

أ: مزايا تأمين قروض الصادرات

لتأمين القرض عند التصدير مزايا تجعله يتطور باستمرار ويكثر الطلب عليه وهي:

أ- تأمين القرض عند التصدير وسيلة تشجيع على زيادة وترقية صادرات البلد بمنحها ضمانات لا تمنحها نظم أخرى؛

ب- تأمين القرض عند التصدير يعمل على زيادة راس مال الشركة المصدرة، بما أن المخاوف التي قد تعترضها تتحملها شركة التأمين وتأخذها على عاتقها؛

ج- بتحمل شركة تأمين القرض عند التصدير للنزاعات التي قد تطرح بين المصدر و المستورد، يتفادى المؤمن له طول الإجراءات وتعقيدها وكثرة نفقاتها فيما لو كانت هذه النزاعات تطرح على الجهات القضائية؛

د- كون شركة تأمين القرض عند التصدير تابعة للدولة، فهي أبعد من أن تتعرض للإفلاس، وهو ما يطمئن المصدر ويجلب الاستمرار لمؤسسته.

ب: عيوب تأمين قروض الصادرات

أ- طول الإجراءات التي يتخذها المؤمن له أمام شركة التأمين والصعوبة تظهر بحدة نظرا لوجود علاقتين قانونيتين، و إذا تحّتم على المؤمن له أن يستبق العلاقة التي تربطه بالمؤمن، فإن العلاقة الثانية التي تربطه بالمستورد تبقى عالقة إلى حين قبول شركة التأمين ضمانها لمختلف الأخطار التي قد تنجم عن عملية التصدير ؛

ب- تحمل المؤمن له لجزء من الخسارة، هذا الجزء الذي ترتفع قيمته بالنسبة لبعض وثائق التأمين مثل وثيقة تأمين المعارض، وهذا ليس في صالح المؤمن له، بما أن ليس لديه خيار في ذلك، فإما أنه يقبل ويؤمن على قرضه من الخطر ، و اما أنه يرفض ويعرض قرضه للخطر .

07 :ماهية شركات التأمين قروض الصادرات

سيتم التطرق في هذا المبحث الى مفهوم و اهمية و خصائص شركات تامين قروض الصادرات، كما سنتناول فيه مختلف اشكالها و منتجاتها التي تقدمها الى عملائها.

أ: مفهوم شركات تامين قروض الصادرات

اختلف علماء الاقتصاد في تحديد تعريف شامل وموحد حيث نجد ما يلي:

عرفها Zlatko Salcic على أنها مؤسسة متخصصة توفر تغطية للمصدرين والبنوك، تعمل بالنيابة عن الدول ودعمها المالي من خلال توفير تأمين لقروض التصدير، لذلك تقوم الدولة بتعويض الخسائر التي تتكبدها هذه الشركة خلال نشاطها في تأمين قروض التصدير

وعرفها Delio E. Gianturco على أنها بنك متخصص بدرجة عالية، شركة تأمين، أو شركة تمويل، أو تبعية للحكومة، يقدم قروضا أو ضمانات، التأمين، المساعدة الفنية...إلخ، وتدعم المصدرين بتغطية كل من المخاطر التجارية والسياسية المرتبطة بمبيعات التصدير، مع دعم أو موافقة الحكومة الوطنية، وهذه الشركات مكرسة لدعم صادرات البلاد وعادة ما تكون ملكيتها إما حكومية أو مختلط.

أما البروفيسور "**Jacques Destanne De Bornis**"فقد عرفه بانه: " قيام شركة منظمة فنيا لهذا الغرض، بالأخذ على عاتقها الغالبية العظمى من مخاطر عدم السداد المتعلقة بعمليات سلبية ، تجارية صناعية ، و مصرفية و التي لا يتم سدادها نقدا". (Salcic, 2014, p. 07).

ب: اهمية شركات تأمين قروض الصادرات:

يمكن إبراز أهمية ضمان تامين قروض الصادرات فيما يلي:

-**حماية المصدر من أخطار الدفع في صفقات التصدير:** العملية البيع إلى الخارج تقتضي شروط ائتمانية أكثر مخاطرة من البيع في السوق المحلي نتيجة صعوبة الحصول على المعلومة الدقيقة حول المشترين والموردين الأجانب والدريم المالية من جهة، وكذلك عدم التأكد أو عدم اليقين التي تعيشها العلاقات الاقتصادية الدولية من جهة ثانية.

-**تمويل العملية التصديرية:** عندما لا يكون المورد في مركز يسمح له بتمويل صفقاته بنفسه حيث يعد مصدرا هاما في التمويل الخارجي الدول النامية.

-**ترفع وثيقة التأمين من جودة كمبيالة التصدير:** وترفع من جدارة المصدر في الحصول على الائتمان مما يؤدي إلى تحريك رؤوس الأموال التي لم يكن من الممكن اتاحتها بطريقة أخرى.

توفير شروط افضل في مجال المنافسة مع المنتجات المثيلة في الأسواق الدولية: من خلال تقديم شروط الدفع ميسرة للمشتري.

-**تنشيط تداول الاوراق التجارية المرتبطة بعمليات التصدير المغطاة بالضمان:** طالما أن المتداول لهذه الأوراق مطمئن الحصول على قيمها عند استحقاقها ويؤمن خطر الرجوع عليه عند الوفاء بها.

-**تشجيع التصدير**: لان التطور الاقتصادي يسمح بالتخلص من فائض الإنتاج في حالة تشيع السوق المحلي بضمان دين العمر بدفعه إلى التصدير وجود مخاطر عدم الدفع التي قد تؤثر سلبا على المصدر.

-**تمكين المصدر من المنافسة في الأسواق الخارجية:** حيث يمنح المصدر مزية تقديم شروط أفضل للدفع والسداد فضلاً عن تخفيف نفقاته للتصدير لأن تكاليف الضمان – الأقساط – تقل عن تكاليف القروض المصرفية. وعوضاً عن ذلك فإن الضمان يشجع المصدر لارتياد أسواق جديدة والتعامل مع مستوردين جدد ما كان له أن يصلهم الأمر الذي يشجع التصدير ويزيد من حجمه.

08 : اشكال شركات تامين قروض الصادرات

يختلف تنظيم وشكل شركات تأمين قروض التصدير من بلد إلى آخر ويمكن تنظيمها كبنك متخصص أو شركة مالية أو شركة تأمين تعمل نيابة عن دولة أو وكالة تابعة للدولة، حيث أن شركات تأمين قروض التصدير التي يتم تنظيمها كبنوك أو شركات مالية تكون مملوكة بالكامل للدولة أو جزئيا، بينما تكون شركات التأمين مملوكة ملكية خاصة في العادة، ولكن لديها تفويض رسمي من الدولة للتصرف بصفتها شركة تأمين قروض التصدير وبناء على وضعها القانوني يمكن تصنيف شركات تأمين قروض التصدير إلى ثلاث مجموعات (امين، 2019، صفحة 15):

أ-**المجموعة الأولى:** على الشركات التي تم تأسيسها كبنوك أو شركات مالية مملوكة بالكامل أو جزئيا للدولة؛

ب-**المجموعة الثانية:** هي الشركات المنشأة كشركات تأمين خاصة تعمل نيابة عن الدولة، تدين بواجباتها تجاه وازرة المالية أو الوزارات الأخرى التي تقدم الدعم الرسمي للتصدير الوطني، ويتم فصل التغطية المقدمة من شركة تأمين قروض التصدير هذه عن أعمال التأمين المعتادة "ضمانات وائتمانيات التصدير" التي تقوم بها دون دعم رسمي.

ج-**المجموعة الثالثة:** هي شركات تأمين قروض التصدير التي تتمتع بصفة الهيئات الحكومية، وتعمل بصفتها الدولة عند توفير التغطية؛

ومن الخصائص الشائعة لجميع الأنواع الموضحة أعلاه أنها قد تتلقى الدعم المالي من حكومتها عند الضرورة.

وفي بعض الدول توفر شركة تأمين قروض التصدير واحدة كلاً من التغطية والقروض المباشرة.

وتسمى بوكالة ائتمان الصادرات (ECA) Export Credit Agencies، بينما يتم فصل هاتين الوظيفتين في دول أخرى حيث يتم إصدار التغطية من طرف شركة تأمين قروض التصدير في حين توفر قروض التصدير وكالة القروض المباشرة.

تأمين المسؤولية عن المنتجات:

تعد مسؤولية المنتجات هو نوع من التأمين الذي يهدف إلى حماية الشركات من المخاطر القانونية والمالية المرتبطة بالأضرار التي قد تسببها منتجاتها للمستهلكين .يعتبر هذا النوع من التأمين ضرورة للشركات التي تصنع أو تبيع أو توزع المنتجات، حيث يغطي المسؤولية عن العيوب في المنتجات التي قد تؤدي إلى إصابات شخصية أو أضرار مادية.

المبحث الثاني: مفهوم الصادرات وأهميتها الاقتصادية

تعتبر عمليات التصدير واحدة ضمن وظائف التجارة الدولية، إذ تُصنع البضائع داخل الدولة ثم تُشحن إلى الدول الأخرى بغرض بيعها أو التجارة بها في المستقبل، وتكمن أهمية بيع هذه البضائع (الصادرات) في أنها تزيد من إجمالي الإنتاج للدولة.

المطلب الأول : تعريف الصادرات وأنواعها :

1.تعريف الصادرات:

تعرف الصادرات على انها ذلك الجزء من الناتج المحلي الإجمالي المباع الى العالم الخارجي ، أي انها جزء من الطلب على الناتج المحلي الإجمالي ،كما عرفت الهيئة العامة للإحصاء بالسعودية الصادرات على انها مجموع السلع والخدمات المحلية وصادرات السلع الأجنبية (إعادة التصدير) تتمثل الصادرات الوطنية في صادرات جميع السلع التي تم تصنيعها او انتاجها محليا بالكامل ، او تلك التي اجري عليها عمليات صناعية غيبرت من شكلها و قيمتها ، اما إعادة التصدير فهي تلك الصادرات من السلع المستوردة سابقا ليتم تصديرها بدون اجراء أي تعديلات جوهرية عليها.

فالصادرات هي كل من السلع والخدمات والأصول الراسمالية التي تباع لى الدول الخارجية ، كما يمكن ان تكون التدفقات سلعية و خدمية أو تكون تدفقات للأصول الراسمالية (حسني، 2024، صفحة 120) .

تعرف الصادرات على انها مجموعة البضائع، والخدمات المنتَجة في بلد واحد، والتي يتمان شراؤها من قبل المقيمين في بلد آخر، ولا تعتبر معرفة نوعية هذه البضائع، أو الخدمات، أو كيفية إرسالها من الأمور المهمة؛ حيث يمكن أن يتم إرسال هذه البضائع عبر الشحن، أو حملها في الأمتعة الشخصية على متن الطائرة، أو إرسالها عبر صندوق البريد. (بغياني، 2019، صفحة 11)

او هي تصدير السلع وخدمات من بلد الى اخر ، فهي منتجات او سلع او محاصيل زراعية تم انتاجها في بلد ما وبيعها لبلد اخر وتعتبر الصادرات مكون من مكونات التجارة الدولية ، وعرف البعض أيضا الصادرات على انها عدد قليل من الدول غنية بموراد طبيعية ومنتجات بترولية وبعض الدول لديها ثروة من الاخشاب والمعادن وهناك دول تفتقر لهده الموارد الطبيعية ومن هنا يكون هناك تصدير واستراد من الدول ببعضها البعض .

وهناك تعريف اخر الصادرات هي عملية بيع البضائع من لاد الى اخر ، فالتصدير يستلزم ان يكون هناك تبادل للسلع والبضائع في السوق الدولية

2. أنواع الصادرات: تنقسم الصادرات عمومًا إلى:

- ✓ **الصادرات المنظورة** : والتي تضم صادرات السلع الملموسة التي تعبر الحدود الجمركية تحت نظر السلطات الجمركية ، مث القمح السيارات ، وتنقل من المقيمين من دولة ما الى المقيمين في الخارج ، ويمكن للسلطات الجمركية معاينتها واحصائها.

- ✓ **الصادرات الغير منظورة** : وتتمثل في صادرات الخدمات وتشمل المواصلات والاتصلات و السفر والسياحة والإقامة خارج الدولة ، إيرادات استثمارية ويلاحظ ان جميع البيانات عن صادرات الخدمات هو امر صعب كثيرا امنه بالنسبة لصادرات السلع.

- ✓ **صادرات السلع المصنعة** – الأشياء التي تنتجها الصناعات مثل صناعة الطيران والسيارات والآلات والأجهزة الطبية وما إلى ذلك.
- ✓ **صادرات مواد خام** – صادرات الموارد غير المعالجة مثل المعادن والمنتجات والأخشاب والنفط الخام وما إلى ذلك.
- ✓ إن مزيج صادرات أي دولة يوفر نظرة ثاقبة لأسسها الاقتصادية. فالدول المتقدمة تميل إلى تصدير المزيد من السلع المصنعة في حين تتمتع الأسواق الناشئة بثروة من المواد الخام اللازمة لتغذية التصنيع في الخارج.

دوافع التصدير : تقوم الدول بالتصدير: تتضمن بعض الدوافع وراء التصدير ما يلي:

- ✓ الميزة النسبية – بيع المنتجات التي يمكن لبلد ما إنتاجها بكفاءة وبسعر عالمي تنافسي
- ✓ تقليل العرض الزائد – بيع الفائض من الإنتاج المحلي إلى الخارج لمنع الفوائض
- ✓ توليد العملة الأجنبية – بيع الصادرات لتجميع العملات الأجنبية لدفع ثمن الواردات
- ✓ دعم التوظيف – تعزيز فرص العمل في القطاعات الاقتصادية الموجهة نحو التصدير.

المطلب الثاني : أهمية الصادرات بالنسبة للاقتصاد الوطني : تكمن اهمية الصادرات فيما يلي :

- ✓ تعمل الصادرات على زيادة احتياطات الدول المصدرة من العملات الأجنبية
- ✓ توفير فرص عمل وارتفاع أجور الوظائف العاملين في قطاع التصدير
- ✓ جذب الاستثمار الأجنبي المباشر والمحلي
- ✓ تؤدي عملية التصدير الى ارتفاع المستوى التقني والمهاري داخل البلد او الشركة المصدرة
- ✓ تعزيز الابتكار والارتقاء بالمستوى التقني والتكنولوجي لمواكبة متطلبات الأسواق العالمية
- ✓ تساهم عملية التصدير في زيادة الناتج المحلي
- ✓ انتعاش التجارة الخارجية يؤدي الى دعم الوظائف والايرادات في قطاعات النقل
- ✓ يساعد زيادة حجم الصادرات في نمو اقتصاد الدولة إذ تستمد الشركات الكبيرة العاملة داخل الاقتصادات المتقدمة جزءًا كبيرًا من أرباحها السنوية من عمليات التصدير للدول الأخرى، يعتبر تعزيز التبادل التجاري وتشجيع عملية الاستيراد والتصدير من المهام الأساسية للحكومات المختلفة لتنظيم وإدارة العلاقات الدولية وذلك لتحقيق الفائدة للطرفين.
- ✓ تكمن فائدة الصادرات في أنها تزيد من المبيعات والأرباح عند دخولها أسواق جديدة، بل وأيضًا تكون قادرة على الاستيلاء على حصة كبيرة من السوق العالمي.

المطلب الثالث : هيكل الصادرات الجزائرية و خصائها :

يشمل هيكل الصادرات على جانبين أساسيين : الجانب الأول هو التركيب السلعي للصادرات ، حيث يعبر عن طبيعة التركيب الهيكلي للاقتصاد القومي فهو مؤشر لتنوع المنتجات السلعية وكلما كان عدد السلع المصدرة اكبر ، دل ذلك على تطور الهيكل الإنتاجي للبلد ، وقلت التبعية والمخاطر ، التي تواجهها صادرات الدولة ، وعلى عكس ذلك فكلما انخفض تنوع المكونات السلعية للصادرات وارتفعت درجة تركيزها على منتج أو عدد صغير من المنتجات دل ذلم على تخلف الهيكل الإنتاجي ، اما التوزيع الجغرافي للصادرات فهو يتمثل في الأسواق الخارجية التي توجه لها الصادرات ، لذلك فكلما تركزت صادرات الدولة في أسواق محددة مع تصاعد درجة تركيزها السلعي (تبيعية المنتج) دل ذلك على حالة تبعية الاقتصاد القومي ، وهشاشته بالإضافة الى حالى التخلف ، وحسب هيئة الأمم المتحدة تحسب وتسجل قيمة الصادرات على أساس تقييمها مع جميع المصاريف المسددة عليها حتى مكتب التصدير (وفاء، 2024، صفحة 145).

حيث يعد الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي يعتمد بصفة كبيرة على البترول والغاز الطبيعي ، اذ فاقت نسبة الصادرات من المحروقات 98 % من اجمالي الصادرات الجزائرية لمدة 10 سنوات قبل 2014 وهي سنة (الأزمة البترولية)، اما التوزيع الجغرافي للصادرات فيعد الشركاء الرئيسيون للجزائر من صارداتها (

فرنسا ، إيطاليا ، اسبانيا ، الولايات المتحدة الامريكية وكندا . الصين ، روسيا) اذ يمكن ملاحظة تركيز الصادرات الجزائرية على المحروقات سلعيا بالإضافة الى التركيز الجغرافي للصادرات الجزائرية وتبيعيتها وخصوصا الاتحاد الأوربي وهذا يعتبر خطر يهدد التوازن الاقتصادي (مولود ب.، 2024، صفحة 528)

المطلب الرابع : العوامل المؤثرة في حجم الصادرات (سعر الصرف، الطلب العالمي، السياسات التجارية).

ان تنمية الصادرات من أهم أهداف السياسة الاقتصادية و تلعب دوراً حيوياً في زيادة الإنتاج المحلي، توفير النقد الأجنبي، والتشغيل، وتحسين ميزان المدفوعات وهو ما يؤدي إلى خفض الدين الخارجي، وبالتالي يعتبر التصدير من أهم الدعائم اللازمة للنهضة الاقتصادية لمعظم اقتصاديات الدول الناشئة، وعليه فان عملية التصدير تحيط بها عوامل عديدة تجعلها محل تأثير وتؤثر مثل سعر الصرف و الطلب العالمي ، والسياسات التجارية للدول سواء كانت الحمائية او غير ذلك:

1.أثر أسعار الصرف على الصادرات :

تلعب أسعار الصرف دوراً حيوياً في التجارة الدولية لأنها تؤثر على أسعار السلع والخدمات في بلد ما. بالنسبة للمصدرين، يمكن لأسعار الصرف أن تجعل منتجاتهم أرخص أو أكثر تكلفة في الأسواق الأجنبية. بالنسبة للمستوردين، يمكن أن تؤثر أسعار الصرف على تكلفة السلع والخدمات المشتراة من البلدان الأجنبية. لذلك، يمكن أن يكون لأسعار الصرف تأثير كبير على كل من المصدرين والمستوردين (ياسين، 2021، صفحة 2).

كما يمكن أن تؤثر أسعار الصرف على القدرة التنافسية للمصدرين، كمايمكن للعملة الأضعف أن تجعل الصادرات أرخص، وبالتالي، زيادة الطلب على المنتجات، من ناحية أخرى، يمكن للعملة الأقوى أن تجعل الصادرات أكثر تكلفة، مما يقلل الطلب على المنتجات (ناصر، 2020، صفحة 91)، على سبيل المثال، عندما أضعف الجنيه البريطاني بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، أصبح مصدري المملكة المتحدة أكثر تنافسية في السوق العالمية، وزادت صادراتهم بشكل كبير.

كما يمكن أن تؤثر أسعار الصرف أيضاً على تكلفة البضائع المستوردة، يمكن للعملة الأضعف أن تجعل الواردات أكثر تكلفة، وزيادة تكاليف المستوردين، على العكس من ذلك، يمكن أن تجعل العملة الأقوى الواردات أرخص، مما يقلل من تكاليف المستوردين. على سبيل المثال، عندما كان الدولار الأمريكي ضعيفاً، أصبحت الواردات من الصين أكثر تكلفة، وكان على المستوردين الأمريكيين دفع المزيد.

كما يمكن أن تؤثر أسعار الصرف أيضاً على أرباح المصدرين والمستوردين، يمكن أن يؤدي سعر الصرف المواتية إلى زيادة الأرباح للمصدرين، في حين أن سعر الصرف غير المواتية يمكن أن يقلل الأرباح. وبالمثل، يمكن أن يقلل سعر الصرف المواتية من تكاليف المستوردين، في حين أن سعر الصرف غير المواتية يمكن أن يزيد من التكاليف (مبارك، 2022، صفحة 239).

من ناحية أخرى ، يمكن أن تؤثر أسعار الصرف أيضاً على إدارة مخاطر المصدرين والمستوردين، حيث يمكن للشركات استخدام الأدوات المالية مثل العقود الآجلة للتحوط من مخاطر سعر الصرف،

2تأثير الطلب العالمي على الصادرات :

عندما نتحدث عن تاثير الطلب العالمي من السلع والخدمات على الصادرات ، يجادل بعض الاقتصاديين بأن نموذج النمو الذي يقوده التصدير يمكن أن يؤدي إلى الاعتماد على الطلب الخارجي على لتوجيه الصادرات ، هذا يمكن أن يجعل البلد عرضة للصدمات الخارجية مثل الركود العالمي أو الحرب التجارية التي يمكن أن تؤثر بشكل كبير على الصادرات ، علاوة على ذلك، يجادل بعض الاخر بأن التركيز على الصادرات يمكن أن يؤدي إلى إهمال السوق المحلية، والتي يمكن أن تعيق نمو الاقتصاد المحلي (Robert C. Kelly, 2024).

على الرغم من الانتقادات، من الضروري الاعتراف بالجوانب الإيجابية للتاثير المتبادل للصادرات على الطلب الكلي او العكس ، وعليه، سيتم شرح بعض التأثيرات التي يحدثها الطلب الخارجي على حجم الصادرات :

أ : قابلية التعرض للصدمات الخارجية:

بلد يعتمد بشكل كبير على الصادرات معرضة للصدمات الخارجية، مثل الركود العالمي أو الحرب التجارية. على سبيل المثال، خلال الركود العالمي لعام 2008، عانت البلدان التي اعتمدت بشدة على الصادرات أكثر من تلك التي لديها قاعدة اقتصادية أكثر تنوعاً، وذلك لأن الطلب على التصدير انخفض بشكل كبير، مما أدى إلى انخفاض الطلب الكلي وانخفاض لاحق في النمو الاقتصادي.

ب : إهمال السوق المحلية :

يمكن أن يؤدي التركيز على الصادرات إلى إهمال السوق المحلية، والتي يمكن أن تحظر نمو الاقتصاد المحلي، هذا يمكن أن يخلق خللاً في الاقتصاد، حيث ينمو قطاع التصدير على حساب القطاع المحلي، على سبيل المثال، تم انتقاد الصين لتركيزه كثيراً على الصادرات، مما أدى إلى إهمال السوق المحلية (السابعي، 2025).

ج, المرض الهولندي :المرض الهولندي هو ظاهرة حيث يمكن أن يؤدي اعتماد الدولة على الصادرات إلى انخفاض في قطاعات الاقتصاد الأخرى ، وذلك لأن زيادة الطلب على التصدير يؤدي إلى تقدير عملة البلاد، مما يجعل قطاعات أخرى من الاقتصاد، مثل التصنيع أو الزراعة، أقل تنافسية. على سبيل المثال،

أدى طفرة النفط في فنزويلا إلى انخفاض في قطاعات الاقتصاد الأخرى، مثل الزراعة والتصدير (سمير، 2018، صفحة 254).

تأثير الصادرات على الطلب العالمي هو سيف ذو حدين في حين أن الطلب العالمي من السلع والخدمات يمكن أن تحفز النمو الاقتصادي للبلد، إلا أنها يمكن أن تخلق أيضاً نقاط الضعف والتوازنات في الاقتصاد، لذلك، من الضروري تحقيق توازن بين النمو الذي تقوده الصادرات والنمو الذي يقوده الطلب المحلي لضمان النمو الاقتصادي المستدام.

د. .تاثير السيسات التجارية على الصادرات :

السياسات التجارية هي واحدة من أهم العوامل التي تحدد الصادرات وتؤثر على النمو الاقتصادي لبلد ما، او هي مجموعة من القواعد واللوائح التي تحكم تبادل السلع والخدمات بين البلدان، يمكن اعداد السياسات التجارية لحماية الصناعات المحلية أو تعزيز الصادرات أو تنظيم الواردات، إن فهم السياسات التجارية أمر ضروري للاقتصاديين وصناع السياسات قادة الأعمال.

فيما يلي نقطة لرئيسية التي يجب مراعاتها عند تقديم سياسات تجارية:

حيث إن هناك أنواع مختلفة من السياسات التجارية، بما في ذلك الحواجز التعريفية وغير التعريفية، ودعم التصدير، وحصص الاستيراد، حواجز التعريفة هي الضرائب المفروضة على الواردات، في حين أن الحواجز غير الناقلة هي اللوائح التي تحد من دخول البضائع الأجنبية إلى بلد ما. إعانات التصدير هي حوافز مالية تُمنح للمنتجين المحليين لتعزيز الصادرات، في حين أن حصص الاستيراد هي قيود على كمية الواردات المسموح بها في بلد ما.

يمكن أن يكون للسياسات التجارية آثار إيجابية وسلبية على الصادرات وعلى الاقتصاد بشكل عام . على سبيل المثال، قد تحمي سياسات التجارة الحمائية الصناعات المحلية من المنافسة الأجنبية ولكنها يمكن أن تؤدي أيضاً إلى ارتفاع أسعار المستهلكين، من ناحية أخرى، يمكن أن تؤدي سياسات التجارة الحرة إلى انخفاض أسعار المستهلكين ولكنها قد تؤدي إلى فقدان الوظائف في بعض الصناعات، على سبيل المثال الحرب التجارية الأمريكية التي بدأت عام 2018 لقد أدت هذه الحرب إلى فرض التعريفات على البضائع المتداولة بين البلدين، اتهمت الولايات المتحدة الصين بممارسات تجارية غير عادلة، بما في ذلك سرقة الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا القسرية، كان للحرب التجارية تأثير كبير على الاقتصاد العالمي..

وعليه ،هناك العديد من الاثار التي تنجم عن جراء اتباع الدول لبرامج تحرير لتجارة الخارجية من خلال اتباع سياسية تجارية تحريرية ، حيث تؤثر هذه السياسات على العديد من الجوانب منها ما يلي (تواتي، 2002، صفحة 7):

- ✓ **رفع معدلات نمو الانتاج وتحسين الانتاجية** : ان اتباع سياسية تجارية تحريرية وازالة الحماية يسمح بتحقيق معدلات نمو كبيرة وهذا من خلال توفير اكبر للموارد، وتحسين عناصر الانتاج ، حيث اثبتت العديد من الدراسات في هذا الجانب وجود علاقة طردية بين الانفتاح التجاري وبين الصادرات .
- ✓ **استغلال وفرات الحجم** : ان الانفتاح على الخارج او بالاخص رفع الحماية ، يحد من درجة الاحتكار و يسمح بالاستغلال وفرات الحجم ، حيث اثبتت الدراسات في هذا المجال وجود علاقة واضحة بين درجة الانفتاح واستغلال وفرات الحجم .
- ✓ **رفع معدلات التصدير وتنويعه** : حيث ان تشجيع التصدير وتنويعه دورا بارزا في برنامج تحرير التجارة الخارجية ، حيث تتضمن زيادة التصدير عائدات من العملة الصعبة ، وبالتالي تضمن تحسن في وضعية ميزان المدفوعات وارتفاع في معدلات النمو .
- ✓ **تخفيض عجز الميزان** التجاري : تؤثر برنامج تحرير التجارة الخارجية على ميزان التجاري من خلال تاثيرها على الصادرات والواردات في نفس الوقت ، وتؤثر بشكل اكثر على الواردات (خاصة من خلال الحوافز السريعة) ، والتاثير على الصادرات ايضا يتوقف على درجة تعديل هذه الحوافز ومدى الاستجابة لها ، كما ان التاثير على الميزان التجاري يتوقف على نوع الحوافز .

المبحث الثالث: الروابط النظرية بين التأمين وحجم الصادرات:

عند إدارة المخاطر في التأمين عملية حاسمة تتضمن تحديد المخاطر وتقييمها وتحديد أولوياتها (السيد م.، 2004، صفحة 14)، يليها تطبيق منسق واقتصادي للموارد لتقليل احتمالية أو تأثير الأحداث المؤسفة ومراقبتها والتحكم فيها. تعد هذه العملية جزءًا لا يتجزأ من صناعة التأمين لأنها تساعد في تخفيف المخاطر قبل أن تظهر في المطالبات، مما يضمن قدرة شركات التأمين على الحفاظ على وضع مالي مستقر مع توفير التغطية اللازمة لحاملي وثائق التأمين.

المطلب الأول : نظرية تقليل المخاطر :

يقصد بنظرية تقليل المخاطر في تأمين الصادرات هو تبني استراتيجيات و إجراءات تهدف إلى الحد من المخاطر المحتملة التي تواجه المصدرين عند بيع منتجاتهم أو خدماتهم في الأسواق الدولية، هذا يشمل على تحسين إدارة المخاطر من خلال تقييم المخاطر، وتحديد الإجراءات المناسبة، والتنفيذ الفعال للمخاطر، بالإضافة إلى توفير التغطية التأمينية اللازمة للتخفيف من الآثار المادية لتلك المخاطر وهذا من خلال المراحل التالية :

1.تقييم المخاطر:

من وجهة نظر شركة التأمين، فإن إدارة المخاطر تدور حول فهم المخاطر المحتملة المرتبطة بتأمين الشركات وتحديد أقساط التأمين ، يتعلق الامر بصفة اساسية بفهم المخاطر التي تغطيها وثيقتهم وما هي

الخطوات التي يمكنهم اتخاذها لتقليل احتمالية المطالبة، حيث يعد تحديد الخطر هو الخطوة الأولى تحديد المخاطر المحتملة التي قد تؤثر على الكيان المؤمن عليه (شركات التصدير) (حسين، 2017، صفحة 27)، و بمجرد تحديد المخاطر، يجب تقييمها لمعرفة تأثيرها المحتمل واحتمال حدوثها، وقد يشمل ذلك التحليل الإحصائي والحسابات الاكتوارية ، بعد تقييم المخاطر، تقوم شركات التأمين بتطوير استراتيجيات التخفيف، حيث قبل البدء في عملية التصدير، يجب على المصدرين إجراء تقييم شامل للمخاطر المحتملة، بما في ذلك المخاطر السياسية، والاقتصادية، والتجارية، والمخاطر الناجمة عن عدم الدفع من قبل المشتري.، يوفر تأمين الصادرات حماية للمصدرين ضد المخاطر التي قد تؤدي إلى خسائر مالية، مثل عدم الدفع من قبل المشتري أو فقدان البضائع أثناء النقل.

المطلب الثاني : نظرية زيادة ثقة التأمين على الصادرات:

تشير هذه النظرية إلى أن التأمين يمكن أن يزيد من ثقة المستثمرين والمستوردين في الصادرات، مما يساهم في زيادة حجم التجارة الدولية، هذا يؤدي إلى تحسين الأداء الاقتصادي للدولة ويدعم النمو الاقتصادي، من خلال توفير حماية للمصدرين من مخاطر عدم الوفاء بالالتزامات من قبل المستوردين (Herge, 2007, p. 03) مثل الإفلاس أو عدم القدرة على الدفع، هذا يخفف من مخاطر الخسائر المالية ويشجع المصدرين على المضي قدمًا في التعاملات التجارية الدولية، عندما يتأكد المصدرون على وجود حماية تأمينية، فإنهم يثقون أكثر في قدرة المستوردين على الوفاء بالتزاماتهم .وهذا بدوره يزيد من ثقة المستوردين في المصدرين، ويشجعهم على شراء المزيد من المنتجات ، مما يعزز تشجيع التجارة الدولية وزيادة الثقة بين المصدرين والمستوردين، حيث يؤدي التأمين على الصادرات إلى تحسين الأداء الاقتصادي للدولة. (الامين، 2020، صفحة 99)

المطلب الثالث : نظرية تخفيض تكاليف المعاملات:

وفقا للأدبيات الاقتصادية فنظرية تخفيض تكاليف المعاملات هي نظرية اقتصادية تشرح كيف يمكن للشركات تقليل تكاليفها من خلال إدارة معاملاتها بكفاءة (الشباسي، 2011، صفحة 02)، ووفقا لهذه النظرية، تواجه الشركات تكاليف المعاملات، وهي التكاليف المتكبدة في عملية تبادل السلع أو الخدمات مع شركات أو أفراد آخرين. يمكن أن تكون هذه التكاليف كبيرة ويمكن أن تؤثر على ربحية الشركة. لذلك، من المهم للشركات تحديد هذه التكاليف وتقليلها حتى تعمل بكفاءة او اللجوء الى شركات التأمين عند عملية التبادل للسلع والخدمات وهذا بغية تقليل المخاطر المحتملة.

وتجدر الاشارة أيضا أن نظرية تكاليف المعاملات هي التكاليف المتكبدة في عملية تبادل السلع أو الخدمات مع شركات أو أفراد آخرين، ويمكن أن تشمل هذه التكاليف تكاليف البحث والمعلومات، وتكاليف المساومة واتخاذ القرار، وتكاليف التنفيذ والرصد، على سبيل المثال، قد تضطر الشركة إلى تحمل تكاليف البحث للعثور على مورد يمكنه توفير مادة خام معينة بسعر معقول، وبالمثل، قد تضطر الشركة إلى تحمل تكاليف القرار لتقييم الموردين المختلفين واختيار المورد الذي يقدم أفضل جودة وسعر.

في ظل العديد من التطورات من الواضح أن الشركات يمكن ان تواجه المنافسة وتستمر في السوق فقط وفي حالة ان سايرت هذه التغيرات السريعة لابد من الافضل ان تكون الشركة رائدة في الابداع وتطوير خدماتها باستمرار لذلك فان الادارة بحاجة الى معلومات عن تكاليف الخدمة المقدمة خلال دورتها الحياتية حتى تتمكن من ادارة التكلفة وبشكل فعال وتحقق بالتالي ميزة تنافسية .

فان استطاعت الشركة التوجه الى تغطية تلك التكاليفعن طريق التأمين هذا بدوره سيؤدي الى تطور نشاطها وهو نوع من انواع ادارة التكلفة بفعالية من خلال تحليل انشطة المنظمة بصورة اكثر دقة ومحاولة تخفيض الانشطة غير مضيفة للقيمة عن طريق اللجوء الى التأمين والبحث عن مواطن التميز فيها مما يدعم عملية صنع القرار .

المطلب الرابع : الدراسات السابقة :

سوف نقوم في هذا الجزء باستعراض اهم الدرسات السابقة التي تطرقت موضوع الدراسة :

- **دراسة : قارح أمين، شربي محمد الأمين (2016) أثر تأمين قروض التصدير على الصادرات غير النفطية في الجزائر للفترة 1998-2016**

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر تأمين قروض التصدير على الصادرات غير النفطية في الجزائر خلال الفترة 1998 – 2016 ولتحقيق ذلك قمنا بتطبيق نموذج الانحدار الخطي البسيط على بيانات الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات (CAGEX) خلال الفترة 1998 – 2016 وأظهرت النتائج أن لتأمين قروض التصدير أثر ايجابي قوي على الصادرات غير النفطية في الجزائر.

- **دراسة: سمير عز الدين :دود حفصة (2022)، أثر تأمين قروض التصدير على الصادرات خارج المحروقات حالة الجزائر من 2002 الى 2018**

هدفت هذه الدراسة الى تحليل أثر تامين قروض التصدير على الصادرات خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2002الى غاية 2018 ،وقد قسمت الدراسة الى جانبين جانب نظري يحتوي على الأساسيات النظرية لتامين قروض التصدير ،اما الجانب التطبيقي فاخترنا نموذج الانحدار الخطي البسيط لتحليل الأثر ، وذلك باستخدام برنامجspss26 ، ولقد أظهرت النتائج ان تامين قروض التصدير اثر إيجابي على الصادرات خارج المحروقات في الجزائر ، أي انه كلما ارتفع تامين قروض التصدير كلما ارتفعت الصادرات خارج المحروقات

- **دراسة : عمارة عبد القادر (2022): أثر المتغيرات الإقتصادية الكلية على تطور قطاع التأمين الجزائري دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة 1980 – 2020، اطروحة دكتورة في العلوم الاقتصادية – جامعة المسيلة .**

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد مكانة قطاع التأمين الجزائري ومستوى نشاطه من بين الأنشطة الإقتصادية، وهذا من خلال توضيفاته من مدخرات لتنشيط الدورة الإقتصادية، والتي تعمل كذلك على تحقيق

إستقرار المشروعات وتوفير التغطية اللازمة للمؤسسات ضد المخاطر. وكباقي الدول النامية يعاني قطاع التأمين في الجزائر تخلفا كبيراً عكسته قيم مؤشراته المستخدمة في تقييم أداء نشاط التأمين، إذ لم يبلغ معدل مساهمته في الناتج الداخلي الخام (معدل الإختراق) نسبة 1% منذ الإصلاحات العميقة التي أتى بها الأمر 95-07 المتعلق بالتأمينات، مقارنة بـ 6,7% كمعدل عالمي، في حين بلغ متوسط الإنفاق السنوي للفرد الجزائري على خدمات التأمين (كثافة التأمين) فلم يتجاوز حاجز 40 دولارا مقابل 500 دولار كمعدل عالمي. كما تهدف هذه الدراسة إلى تحديد المتغيرات الإقتصادية الكلية المؤثرة في قطاع التأمين وتحليل طبيعة العلاقة بين معدل نمو قطاع التأمين ممثلا في معدل الإختراق مع المتغيرات الإقتصادية المختارة وهي إجمالي الناتج المحلي، معدل البطالة، معدل التضخم، وتم إختيار هاته المتغيرات بناء على دراسات سابقة اكدت أهمية هذه المتغيرات في تفسير نشاط قطاع التأمين، وبإستخدام منهجية ARDL على بيانات سنوية لمتغيرات الدراسة خلال الفترة 1980-2020، أظهرت الدراسة نتائج أهمها: - تعتبر المتغيرات الإقتصادية المختارة (إجمالي الناتج المحلي، معدل البطالة، معدل التضخم) عوامل مهمة في تفسير نشاط قطاع التأمين في الجزائر؛ - ضعف فرع التأمين على الحياة من أهم مسببات تخلف قطاع التأمين الجزائري؛ - تؤثر العوامل الثقافية والدينية بشكل ملفت على طلب الخدمات التأمينية، كما أن البيئة السياسة والحماية الإجتماعية المتبناة من قبل الدولة لها تأثير بالغ على تطور نشاط قطاع التأمين.

- **دراسة : بلفتحي مليكة .مسكين عبد الحفيظ (2021) ، مدى فعالية تأمين قروض الصادرات في حماية المصدرين من المخاطر وآفاقه في ظل تفشي جائحة كوفيد-19، الريادة لاقتصاديات الأعمال ، المجلد : 07 ، العدد : 01**

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز واقع تطبيق تأمين قروض الصادرات، ومدى فعاليته في تغطية المخاطر التجارية وغير التجارية والتطرق إلى آفاقه في ظل تفشي أزمة كوفيد-19، وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية: هناك تباين في استخدام تامين قروض الصادرات بين الدول، وزيادة التوجه نحو تأمين قروض الصادرات في المدى القصير على حساب تأمين قروض الصادرات في المدى الطويل سواء على المستوى العالمي أو العربي، عدم قدرة هيئات تامين قروض الصادرات على احتواء أزمة كوفيد في حال استمرارها على المدى الطويل. خلصت الدراسة إلى: ضرورة استحداث وثائق تأمين تتوافق مع هذا النوع من الأزمات، رقمنة وثائق قروض الصادرات بشكل يساعد على تسريع العمليات الإدارية في ظل الأزمات وتكييفها بشكل يتوافق معها، استحداث صندوق تأمين خاص بهيئات تأمين قروض الصادرات لإدارة الأزمات الفجائية .

دراسة : Ernst Baltensperger · Nils Herge, Exporting against Risk? Theory and Evidence from Public Export Insurance Schemes in OECDCountries, Open Econ Rev, DOI10.1007/s11079-007-9076-y , 2007

سعت هذه الورقة البحثية إلى معرفة مدى تعزيز أنظمة تأمين الصادرات العامة للتجارة الدولية. وبناءً على ذلك، استخرجت من خلال هذه الدراسة معادلة تُراعي مخاطر الخسائر المالية في حال تعاقد الشركات مع مشترين أجانب متخلفين عن السداد، وتشير النتائج التطبيقية إلى أن دول منظمة التعاون الاقتصادي

والتنمية التي تُصدر ائتمانات تجارية بضمانات حكومية سخية لم تشهد، خلال الفترة من 1999 إلى 2005، زيادة في الصادرات نحو الدول منخفضة الدخل الأقل استقرارًا سياسيًا وتجاريًا، بل على العكس، عزز تمويل التجارة المُعوَّض حكوميًا الصادرات، بدرجة متواضعة، نحو الدول ذات الدخل المرتفع والمتوسط، حيث تُوفر الوسطاء الماليون والأسواق بدائل فعّالة للتحوط من مخاطر السداد.

خاتمة الفصل :

مع تزايد الحاجة الى التأمين من أجل تغطية المخاطر في مختلف الانشطة الاقتصادية ، حيث يعتبر عنصرا اساسيا لاغنى عنه في التجارة الخارجية، ، و تعتبر قروض الصادرات من اهم ادوات تمويل التجارة الخارجية لما توفره من أمان لكل من المصدر و المستورد، و يتم تأمين قروض الصادرات أو الصادرات في شكل عقد تأمين يتم بين مانح القرض(البنك) او السلعة و ضامن القرض(شركة التأمين) لمصلحة المدين(المصدر)، الذي يتم خلاله التطرق الى أقساط التأمين و المخاطر المغطاة و الخسائر المعوض عليها و قيمة وطريقة التعويض.

الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر التأمين على حجم الصادرات للفترة : 1990-2023

تمهيد:

تقر النظرية الاقتصادية بأن التأمين يعتبر أحد مكونات الاقتصاديات الحديثة ويرتبط بقوة بحجم الصادرات من خلال حماية العجلة الانتاجية لمختلف السلع والخدمات من الوقوع في الضرر، وتكمن هذه القوة خاصة في مدى الاعتماد على سياسة تغطية المخاطر في ظل دعم توجه الدولة لاستراتيجية التنويع الاقتصادي ، كما أكدت الدراسات التطبيقية المختلفة على العلاقة الموجبة و المعنوية بين حجم التأمين وكذا حجم الصادرات.

يعد استخدام علم الاقتصاد القياسي ذا أهمية كبيرة في تحديد قوة واتجاه العلاقة بين متغيرات الدراسة، حيث يعد أحدث أهم فروع علم الاقتصاد الحديث ، والذي يهتم بتقدير العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية من الناحية الكمية ، كما يستخدم النظرية الاقتصادية التي تبنى على أساسها صياغة العلاقة في شكل رموز ومعادلات رياضية ، تم الاعتماد في دراستنا على أحد هذه النماذج الحديثة وهو نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة الخطية(ARDL) ، والتي توفر إمكانية تتبع أثر العلاقة بين المتغيرات، كما يسمح استخدام هذا النموذج الى الوصول إلى نتائج موضوعية وأكثر دقة ، أي إعطاء إمكانية أكبر للباحث لاختبار الفرضيات المستقاة من الأدبيات النظرية لموضوع الدراسة ، وللإجابة عن التساؤلات الرئيسية المطروحة من خلال هذه الدراسة والتي تتعلق بشكل رئيسي في قياس دراسة قياسية لأثر التأمين على حجم الصادرات للفترة : 1990-2023، ، اعتماد على البرنامج الاحصائي EVIEWS13، وعليه سيتم من خلال هذا الفصل التطرق بشكل منهجي الى:

- **المبحث الأول: أساسيات النمذجة القياسية بواسطة نموذج الانحدار الذاتي للابطاء الزمني الموزع –ARDL**
- **المبحث الثاني: النمذجة القياسية لأثر التأمين على حجم الصادرات للفترة : 1990-2023**

المبحث الأول :أساسيات القياس الإحصائي باستخدام نموذج ARDL

المطلب الأول : تحليل السلاسل الزمنية

قبل البدء في دراسة أي نموذج قياسي خال من الانحرافات الزائفة، فإنه من الضروري دراسة خصائص السلاسل الزمنية (المتغيرات) المستعملة في التقدير أو التنبؤ، ومن أجل سكون السلاسل الزمنية تستعمل في الغالب اختبار ديكي فولر الموسع (ADF)أو اختبار فيليب بيرون (PP)، وكذا اختبار KPSS (Kwiatkowski, Phillips, Schmidt et)، حيث تعمل هذه الاختبارات على استقرار السلاسل الزمنية من حالتها الغير مستقرة إلى حالتها المستقرة وغير المستقرة، وذلك من خلال تحديد ما إذا كان هناك جذر الوحدة واتجاه عام، إذ تكون العلاقة بين المتغيرات غير المستقرة ليست حقيقية إنما مضللة وهذا ما يسمى بالانحدار الزائف (مولود، 2002، صفحة 137).

أولا: ماهية السلاسل الزمنية و اختبارات الاستقرارية (اختبار جذر الوحدة ADF و PP)

1- تعريف السلاسل الزمنية

تعرف السلسلة الزمنية على أنها مجموعة من القيم لمؤشر احصائي معين مرتب وفق تسلسل زمني متساوي ومتصاعد مثل الأيام ، الأشهر ، والسنوات ....الخ ، أو أنها سلسلة من المتغيرات العشوائية معرفة ضمن فضاء الاحتمالية متعدد المتغيرات بالدليل t والذي يعود الى مجموعة دليلية T ، ويرمز لها عادة ب$t\epsilon T, Y(t)$، وتتكون من متغيرين أحدهما توضيحي وهو (الزمن) والآخر متغير الاستجابة وهو (قيمة الظاهرة المدروسة) ويمكن التعبير عنها رياضيا كالاتي:

f(t)y= أما اذا كانت هناك عوامل أخرى (متغيرات توضيحية أخرى) الى جانب متغير الزمن مؤثرة في الظاهرة قيد الدراسة Y فنستخدم العلاقة الرياضية التالية =Y (Xk X2,X3, f(t ,x1 .

وعند بناء السلسلة الزمنية ، قبل استخدامها في التحليل لابد من التأكد أن مستوياتها قابلة للمقارنة فيما بينها، وهو شرط أساسي لصحة أي تقدير وأي توقع، يشترط أن تكون مستويات السلسلة خاصة بمكان معين سواءا أكان اقليميا أو ولاية أو مؤسسة، وأن تكون وحدة القياس لجميع السلسلة موحدة (صالح، 1999، صفحة 214).

2- الاستقرارية في السلاسل الزمنية

قبل البدأ في دراسة أي ظاهرة اقتصادية لابد من التأكد من وجود اتجاه في السلسلة الزمنية، وحسب طبيعة نمو السلسلة يمكننا أن نميز بين سلاسل زمنية مستقرة Stationary Time Series ، وسلاسل زمنية غير مستقرة Non StationaryTime Seriesأي ذات اتجاه ، نقول عن سلسلة زمنية مستقرة بشكل تام، اذا تحققت الشروط التالية:

- ✓ ثبات الوسط الحسابي عبر الزمن.
- ✓ ثبات قيمة التباين عبر الزمن.
- ✓ أن يكون التباين المشترك بين قيمتين لنفس المتغير معتمدا على الفجوة الزمنية بين القيمتين، وليس على القيمة الفعلية للزمن الذي يحسب عند التغاير، أي على الفرق بين فترتين زمنيتين (Pirotte & Bresson, 1995).

وقد يصعب أحيانا تحديد طبيعة السلسلة الزمنية سواء بالملاحظة البسيطة أو حتى بالرسم البياني، هنا نلجأ الى استخدام اختبارات احصائية لاختبار وجود أو عدم وجود اتجاه عام للسلسلة، ويعتبر اختبار الجذر الوحيدي الأداة الأكثر نجاعة في اختبارات جذر الوحدة (Gourieroux, 1999) .

3- اختبارات جذر الوحدة : UNIT ROOT TES

قبل العمل على منهجية ARDL للتكامل المشترك لمتغيرات الدراسة، يجب أولا تحديد رتبة التكامل لهذه المتغيرات، والغرض من ذلك هو التأكد من أن المتغيرات محل الدراسة ليست متكاملة من الدرجة I(2) بسبب أن هذا المنهج مبني على افتراض عدم تكامل المتغيرات من الدرجة الثانية ويجب أن تكون متكاملة من الدرجة I(1) أو من نفس الدرجة I(0) أو من نفس الدرجة .(شيخي، 2012، الصفحات 2110-212)

تعد اختبارات جذر الوحدة أداة جد رئيسية في تحليل السلاسل الزمنية، لأنها تساعد في تحديد ما إذا كانت السلاسل قابلة للنمذجة أم لا أو ثابتة أم لا ، قد يكون من الصعب تحليل العمليات غير الثابتة، حيث يمكن أن تظهر الارتباط الذاتي للأخطاء ، فإن العمليات الثابتة أسهل في التحليل، لأنها تظهر خصائص إحصائية يمكن التنبؤ بها مع مرور الوقت، وعليه فقد تستند اختبارات جذر الوحدة إلى افتراض أنه يمكن التعبير عن عملية غير ثابتة كمسافة عشوائية مع

الانحراف هذا يعني أن العملية تميل إلى التحرك في اتجاه معين مع مرور الوقت، ولكن هذه الحركة عشوائية ولا يمكن التنبؤ بها.

فمن هذا السياق فأحد اختبارات جذر الوحدة الأكثر استخداماً هو اختبار Dickey–Fuller المطور (ADF) يفحص هذا الاختبار ما إذا كانت السلسلة لديها جذر وحدة عن طريق تراجع الفرق الأول من السلسلة على القيم المتأخرة للسلسلة و إذا كانت الاختبار أقل من القيمة الحرجة، فسيتم رفض الفرضية الصفرية لجذر الوحدة ونقول أن السلسلة ثابتة .

كما أن اختبار جذر الوحدة الشائع الذي يستخدم بشكل شائع هو اختبار Phillips–Perron (PP). يشبه هذا الاختبار اختبار ADF ، لكنه يسمح بهياكل تأخر أكثر مرونة وتوسيط غير متجانس في مصطلح الخطأ.

تعد اختبارات جذر الوحدة أداة قوية لتحليلبيانات السلاسل الزمنية واكتشاف عدم الاستقرار، من خلال تحديد ما إذا كانت العملية ثابتة أو غير ثابتة، يمكن أن تساعد هذه الاختبارات الباحثين من التحقق من البيانات وذلك لعدة أسباب وهي (Gujarati, 2011, p. 207):

- قد يؤدي تحليل الانحدار الذي تكون فيه السلاسل الزمنية غير ساكنة الى ظاهرة الانحدار الزائف، وعليه فإن النتائج المتحصل عليها في ظل هذا الانحدار تعتبر زائفة تماما (Granger, 1974, pp. 111–113).
- في السلاسل الزمنية الغير مستقرة يؤثر عدم السكون على سلوكها و خصائصها، وذلك بالنظر الى مدى تأثير الصدمات تدريجيا عبر الزمن، فالسلاسل الساكنة تتلاشى الصدمات تدريجيا عبر الزمن، أما بالنسبة للبيانات الغير مستقرة يكون تأثير الصدمات دوما لا نهائي.
- اذا كنت السلسلة في حالة عدم سكون، عندئذ يمكن دراسة سلوكها في الفترة قيد الدراسة، اذا فان مجموعة بيانات السلاسل الزمنية ستكون خاصة فقط بتلك المرحلة ، وبناءا على ذلك يصبح من غير الممكن تعميم النتائج المتحصل عليها على فترات زمنية أخرى.
- لا يمكن الاعتماد على بيانات السلاسل الزمنية الغير مستقرة لأن العمل بها سيكون ذو قيمة علمية منخفضة.

فقد أصبح دراسة جذر الوحدة أمرا مهم في الجانب القياسي، بحيث يتجلى هذا الاختبار على الخصائص الساكنة لمتغيرات الدراسة بغرض تحديد درجة تكاملها ، وعليه فقد توجد طرق مختلفة لاختبار جذر الوحدة منها (عطا الله و بوثلجة، 2019، الصفحات 18-19):

- ✓ AUGMENTED DICKEY –،ADF(1981)،DICKEY –FULLER (DF)1979 ، ZIVOT AND ANDREW(ZA) 1992 ، PHILIP –PERRON (PP) ، FULLER KWIATKOWSKI – PHILLIPS(KPSS)

Fuller Generalized Least Squares–Dickey ، Shin–Schmidt,–test (DF7 .(GLS) 1996،

حيث يعد اختبار (ADF) وكذا اختبار(PP) من أشهر وأهم اختبارات جذر الوحدة والتي تم استخدامها على نطاق واسع في أغلب الدراسات القياسية، وهما كافيين من أجل دراسة استقرار السلاسل الزمنية وتحديد درجة تكاملها، وعليه يمكن شرح هذين الاختباران:

3-1 اختبار دكي فولر الموسع AugmentedDickey–Fuller Test:1981

أولى الاختبارات لجذر الوحدة قام بها كلا من ديكي وفولر سنة 1979، تم تطوير هذا الاختبار الى ما يعرف باختبار ديكي فولر الموسع (ADF) سنة 1981 (علاوي، 2013، الصفحات 223-224)، ويعتبر هذا الاختبار من الاختبارات الأكثر استعمالا للكشف عن وجود جذر الوحدة في السلاسل الزمنية ، بناءا على الفرضية العدمية التي تقر على أن : $H0: \delta = 0$ في العلاقة التالية :

$$\Delta y = \delta yt - 1 + Ut$$

والذي يعني وجود جذر الوحدة في السلسلة الزمنية أي أنها غير مستقرة

في المقابل الفرض البديل(H1: $\delta<0$) والذي يعني استقرارها ، و قد أضاف كل من ديكي فولر سنة1981إلى الطرف الأيمن من العلاقة السابقة قاطع واتجاه عام بالاضافة إلى عدد مناسب من الفروق من الدرجة الأولى وذلك لتفادي مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء، لتظهر في الأخير على شكل جملة مكونة من ثلاثة النماذج وعلى النحو التالي (عطا الله و بوثلجة، 2019، الصفحات 18-19):

بدون ثابت واتجاه عام $\Delta y_t = \delta y_{t-1} + U_t$

ثابت $\Delta y_t = \alpha + \delta y_{t-1} + Y - \beta_{t-1} + U_t$

ثابت واتجاه عام $\Delta y_t = \alpha + \delta y_{t-1} + \beta_t + U_t$

ولاجراء هذا الاختبار يجب حساب القيمة الاحصائية لاختبار ديكي فولر (T) لكل النماذج الثلاثة و ذلك من خلال اختبار الفرض الصفري $(H0: \delta = 0)$ أو بوجود جذر الوحدة من خلال مقارنة احصائية (t) المقدرة للمعلمة (δ)مع القيم الجدولية لاختبار ديكي فولر الموسع، فاذا كانت القيمة المطلقة لاحصائية (t) المقدرة تتجاوز القيمة المطلقة لديكي فولر الموسع فانها تكون معنوية احصائيا، وعليه نرفض الفرض الصفري بوجود جذر الوحدة ، أي أن السلسلة الزمنية مستقرة (stationary)، واذا كانت عكس ذلك فإنه لا يمكن رفض جذر الوحدة أي أن السلسلة غير مستقرة وتحتوي على جذر الوحدة(non −stationary) .

2-3 اختبار فليب بيرون : (Phillips – Perron Test−PP) :

يقوم اختبار فليب بيرون على تصحيح مشكلة الارتباط الذاتي في بواقي معادلة اختبار جذر الوحدة باستخدام طريقة لا معلمية (No−ParametricAdjustment) للتباين الشرطي للأخطاء (PHILLIPS & PERRON, 1988, pp. 335−337)، ويعكس هذا الاختبار الطبيعة الديناميكية في السلاسل الزمنية . حيث يعتمد على نفس التوزيعات المحدودة لاختباري ADF,DF ويجري على أربع مراحل هي :

- ✓ التقدير يكون بواسطة طريقة المربعات الصغرى العادية للنماذج الثلاثة الأساسية لاختبار DICKEY – FULLER وحسب الاحصائيات المرتبطة بها .
- ✓ تقدير التباين في المدى القصير للأخطاء $\sigma^2 = \frac{1}{n}\sum_{i=0}^{n} e_t^2$ حيث (et) يمثل الباقي المقدر .
- ✓ تقدير معامل التصحيح s_t^2 المسمى بالتباين طويل الأجل ، انطلاقا من صيغة التيانات المشتركة لبواقي التقدير للنماذج المقدرة سابقا حيث :
- ✓ $s_t^2 = \frac{1}{n}\sum_{i=1}^{n} e_t^2 + 2\sum_{i=1}^{n}\left(1 - \frac{\mathrm{i}}{\mathrm{T_1}}\right)\frac{1}{n}\sum_{i=1}^{n} e_t e_{t-1}$:

من أجل تقدير هذا التبيان الطويل الأجل، من الضروري تعريف عدد التأخيرات (l) المقدرة بدلالة عدد المشاهدات الكلية (n).

حساب احصائية فليب بيرون $PPT_{\emptyset}^{*} = \sqrt{K\frac{(\emptyset-1)}{\sigma_{\emptyset_1}}} + \frac{n(k-1)\sigma_{\emptyset 1)}}{2a}$

$K = \frac{\hat{\sigma}^2}{S_t^2}$ والتي تساوي بصفة تقريبية 1 اذا كان et عبارة عن الخطأ أو تشويش أبيض ، تتم مقارنة احصائية PP : $t_{\emptyset 1}^*$ مع القيم الحرجة لجدول Mackinnon.

4- معايير اختيار درجات التأخير:

في اختبار درجة التأخيرات بالنسبة لنموذج ARDLلا بد من اختبار درجة الابطاء المثلى ، حيث أن اختيار عدد صغير جدا لدرجات التأخير قد يؤدي الى رفض فرضية العدم في حين انها تكون صحيحة ، بينما عدد كبير لدرجة التأخر قد يقلل من قوة الاختبار بسبب انخفاض عدد درجات الحرية ومن أهمها :

4-1 معيار Akaike AIC:

في عام 1973 قدم Akaike مفهوم معايير المعلومات كأداة لاختيار النموذج الأمثل ووضح نتيجته الحاسمة في الحصول على معيار صارم لاختيار النموذج، بالاعتماد على معلومات L-K والذي يمكن تقديره (ظافر و خالد، 2001، صفحة 75)، حيث تقوم هذه الطريقة على الاحتفاظ بقيمة P التي تعطى كما يلي:$C(p) = IN(\frac{(SCR_P}{N}$:+$\frac{2_P}{n}$

حيث تمثل :SCR_P : مجموع مربعات البواقي للنموذج ذو عدد درجات التأخر يساوي p, n وهي عدد المشاهدات المتاحة (كل تأخر يعني فقدان أو مشاهدة) ln اللوغاريتم النيبيري.

4-2 معيار Schwarz (SC) :

هو معيار يستخدم للمفاضلة بين النماذج المرشحة ، باستخدام هذا المعيار فإن أفضل نموذج هو النموذج الذي يكون لديه أدنى قيمةSC، ويأخذ هذا المعيار في الاعتبار كلا من مدى ملائمة النقاط وعدد المعلمات المستخدمة في النموذج، ويقوم على الاحتفاظ بقيمة P التي تحقق ادنى قيمة (Gideon, 1978, pp. 461-462):

$$SCR(P) = \ln\left(\frac{SCR_P}{N}\right) + \frac{\text{plnn}}{N})$$

ثانيا: اختبار التكامل المشترك و نموذج تصحيح الخطأ ECM

يأخذ نموذج ARDLعدد كافي من فترات التأخير الزمني للحصول على أفضل مجموعة من البيانات من نموذج اطاره العام، كما أن نموذج الـ ARDL يعطي أفضل النتائج للمعلمات في الأجل الطويل، وأن اختبارات التشخيص يمكن الاعتماد عليها بشكل كبير، لذا يعتبر نموذج الـ ARDLأكثر النماذج ملائمة مع حجم العينة المستخدمة (نورالدين، 2018، صفحة 13).

1- تعريف اختبار التكامل المشترك (Cointegration Test)

هو اختبار للتأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأمد بين متغيرات النموذج، مهمته تحديد درجة تكامل السلاسل الزمنية للمتغيرات الاقتصادية ومزاوجة هذا المفهوم بمفهوم النظرية الاقتصادية الخاص بفكرة التوازن في الأجل الطويل، حيث تقضي النظرية الاقتصادية في الغالب بعدم تباعد بعض المتغيرات الاقتصادية عن بعضها بشكل كبير، خاصة في الأجل الطويل، ومثل هذه العلاقة طويلة الأجل بين مجموعة من المتغيرات تعتبر مفيدة في التنبؤ بقيم المتغير التابع بدلالة مجموعة من المتغيرات المستقلة (مليباري، 2021، صفحة 20). كمايعرف التكامل المشترك بأنه تصاحب سلستين زمنيتين أو أكثر بحيث تؤدي التقلبات في أحداهما لانهاء التقلبات في السلسلة الأخرى (عطية، 2005، صفحة 670)، وهذا يعني أنه يمكن ان يكون لدينا سلسلتان زمنيتانx، yغير ساكنتان اذا أخذنا كل منهما على حدى، ولكن اذا تم أخذهما كمجموعة أي تم ايجاد علاقة خطية بين هاتين السلسلتين فانهما تكونا ساكنتين أو مستقرتين، مثل العلاقة طويلة الأجل بين مجموعة المتغيرات وتعتبر مفيدة في التنبؤ بقيم المتغير التابع بدلالة المتغير المستقل أو مجموع المتغيرات المستقلة،

ويتطلب حدوث التكامل المشترك أن تكون السلسلتان Y_t, X_t:

- متكاملتان من رتبة أولى كل على حدى ،
- وأن تكون البواقي الناجمة عن عملية تقدير العلاقة بينهما متكاملة من الرتبة صفر (0) ،

ونقول أن متغيران لهمها علاقة توازنية طويلة الأجل ومتجهة لوضع التوازن في هذا الأجل ، فهما يحملان خاصية التكامل المشترك.

2- المناهج المستخدمة لاختبار التكامل المشترك :

هناك عدة اختبارات للتكامل المشترك أهمها:

2-1 اختبار انجل – جرانجر ENGLE GRANGER1987, 1983 (شيخي أ.، 2014، صفحة 5):

ان تحليل التكامل الذي وضعه أول مرة غرانجر GRANGER سنة 1983. وانجل وغرانجر ENGEL GRANGER سنة 1987 يعتبر عند الكثير من الاقتصاديين كأحد أهم المفاهيم الجديدة في مجال الاقتصاد القياسي وكذلك في تحليل السلاسل الزمنية ، وتستلزم هذه الطريقة المرور بخطوتين: الأولى هي تقدير العلاقة المعنية بطريقة المربعات الصغرى العادية

OLS حيث من خلالها نحصل على معادلة انحدار التكامل المشترك ، ثم الحصول على بواقي الانحدار المقدرة $\hat{\varepsilon}_t$. وهي تعتبر مزيج خطي متولد من انحدار العلاقة التوازنية طويلة المدى الطويل. الثانية اختبار مدى سكون البواقي المتحصل عليها من الخطوة الأولى وفق للعلاقة التالية :

$$\Delta\hat{\varepsilon}_t = \alpha + \delta\hat{\varepsilon}_{t-1} + \delta\hat{\varepsilon}_{t-1} + e_t \ ,,,,,,,, \ e_t \sim IN(0)$$

2-2 منهجية جوهانسون للتكامل المشترك (JohansenCointegration Test 1988)

(حميد، 2017، الصفحات 413-416):

يستخدم اختبار جوهانسون للكشف عن وجود علاقة تكامل مشترك عند تقدير العلاقة بين أكثر من متغيرين، وعندما تكون السلاسل الأصلية غير ساكنة ولها نفس رتبة التكامل، كما يحقق هذا الاختبار ميزة إضافية وهي تحليل أثر التداخل أو التفاعل المتبادل بين المتغيرات. وذلك لأنه يسمح بالأثر المتبادل بين المتغيرين موضوع الدراسة، واقترح كلاً من (Johannsen &Juselius) اختبار إحصائيتين وهما اختبار الأثر واختبار القيمة العظمى.

- **اختبار الأثر (Trace Test):**

يختبر فرضية العدم القائلة بأن عدد متجهات التكامل المشترك يقل عن أو يساوي العدد q ($r \leq q$).

مقابل الفرض البديل: بأن عدد المتجهات يساوي q (r=q) ويحسب حسب الصيغة الآتية:

$$\lambda_{trac}(r) = -T \sum_{i=r+1}^{k} \ln(1 - i\lambda)$$

وتشير فرضية العدم إلى أن عدد متجهات التكامل المشترك الكامنة يساوي أو يقل عن (r) وهي رتبة المصفوفة π (براطسة، 2017، صفحة 50).

- **اختبار القيمة العظمى(Maximum Values)**

ويحسب هذا الاختبار وفقا للصيغة الآتية:

$$\lambda_{max}\left(\frac{r}{r}+1\right) = -T\ln(1-\lambda_{r+1})$$

حيث يدل اختبار فرضية العدم بأن عدد متجهات التكامل المشترك يساوي r (q=r) مقابل الفرضية البديلة على أن عدد متجهات التكامل المشترك يساوي1+r (q=r+1). وإن منهجية

جوهانسون هو اختبار لرتبة المصفوفة π، يدل على أن وجود التكامل المشترك بين السلاسل الزمنية يتطلب ألا تكون المصفوفة π ذات رتبة كاملة ، بمعنى أن المتغيرات الأصلية ساكنة (حميد، 2017، صفحة 420).

3- اختبار التكامل باستعمال منهج الحدود : bounds test

وفقا لهذا الاختبار فإننا نقوم بحساب إحصائية الاختبار F ، إذ يتم االختبار فرضية العدم لهذا الاختبار B0=B1=B2=0، التي تنص بعدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات نموذج الدراسة و لا توجد علاقة توازنية طويلة الأجل، مقابل الفرض البديل والذي ينص على وجود علاقة تكامل مشترك في الأجل الطويل، وهذا يستوجب مقارنة إحصائية F المقدرة مع قيمها المجدولة التي جاء بها peasaran et al 2001 وليس قيمة f الاعتيادية، تمثل قيمة الحد الأعلى في حالة كون متغيرات النموذج متكاملة من درجة I(1) ،ولتطبيق هذا الاختبار لا بد من القيام بأربعة خطوات مهمة : اختبار فترة الابطاء ، تقدير نموذج UECM ، بواسطة طريقة المربعات الصغرى ols ، وبعدها اختبار المعنوية المشتركة لمعاملات مستويات المتغيرات المتأخرة بفترة واحدة بواسطة اختبار wald،اجراء اختبار فيشر وبعدها مقارنة قيم فيشر المحسوبة والجدولية (الشوربجي، 2012، الصفحات 158-159).

المطلب الثاني : تقدير نموذج ARDL و الاختبارات التشخيصية

بعد تطرقنا بالتفصيل لأهم الاختبارات الخاصة بالتكامل المشترك، سنتناول الآن منهجية ARDL لنماذج الانحدار الذاتي ذات الفترات المتباطئة الذي يبين العلاقة التكاملية بين المتغيرات الخارجية و المتغير الداخلي على المدى القصير و البعيد، و في حالة سلسلة زمنية دالة في إبطاء قيمتها، كما يفضل استخدامه لإزالة مشكل الارتباط الذاتي.

أولا: خطوات تطبيق نموذج ARDL

يوجد العديد من المبررات التي تجعل من منهجية ARDL مفضلة نذكر منها ما يلي (يحي، 2019، صفحة 100):

- صالحة في حالة كانت العينة حجمها صغير عكس منهجية التكامل المشترك لجوهانسون التي تشترط عينات من الحجم الكبير.
- تتطلب منهجية ARDL معادلة بسيطة.

- يطبق نموذج ARDL إذا كانت السلاسل مستقرة في المستوى I(0) أو في الفرق الأول I(1) أو مزيج بين الاثنين.
- يساعد على تجاوز المشاكل الخاصة بحذف المتغيرات و مشاكل الارتباط الذاتي للمعلمات.

و يمكننا أن نوجز أهم الخطوات المنهجية اللازمة لتقدير نموذج ARDL فيما يلي (أحلام، 2022، الصفحات 2015-2016):

- التأكد من خلو كل المتغيرات من التكامل من الدرجة الثانية I(2).
- صياغة نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (UECM).
- تحديد فترات الإبطاء المثلى للنموذج.
- يجب التأكد كذلك من أن الأخطاء الخاصة بالنموذج مستقلة تسلسليا.
- إثبات أن النموذج مستقر ديناميكيا.
- إجراء اختبار الحدود لمعرفة ما إذا كانت هناك علاقة طويلة المدى بين المتغيرات.
- إذا أعطى اختبار الحدود نتيجة ايجابية يتم تقدير العلاقة طويلة الأجل بالإضافة إلى نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (UECM) للمدى القصير.
- استخدام النتائج المتوصل إليها في المرحلة السابقة لقياس العلاقة قصيرة الأجل، وعلاقة التوازن طويلة الأجل للمتغيرات.

ثانيا: اختبارات مشاكل القياس

يتم في هذه المرحلة فحص بواقي نموذجARDL المقدرة في الخطوة السابقة، من خلال مجموعتين من الاختبارات .

1- اختبارات جودة نموذج الدراسة:

يتم التحقق من جودة نموذج الدراسة بتطبيق مجموعة من الاختبارات التشخيصية أهمها:

- **اختبار ارتباط الذاتي بين الأخطاء Breusch-godfrey-serial correlation LM test:**

يرتكز هذا الاختبار على مضاعف لاغرانج والذي يسمح باختبار وجود ارتباط ذاتي من درجة أكبر من الواحد، ونموذج الانحدار الذاتي للأخطاء من الدرجة p يكتب على الشكل التالي (شيخي م.، 2011، صفحة 100):

$$£_t = \rho_1 £_{t-1} + \rho_2 £_{t-2} + \ldots + \rho_p £_{t-p} + u_t$$

ويكون النموذج العام حيث الأخطاء مرتبطة ذاتيا:

$$Yt = \beta_0 + \beta_1 X_{t1} + \ldots + \beta_k X_{tk} + \rho_1 £_{t-1} + \rho_2 £_{t-2} + \ldots + \rho_p £_{t-p} + u_t$$

حيث أن فرضية استقلالية الأخطاء H0 التي ينبغي اختيارها هي:

$$H_0 : \rho_1 = \rho_2 = \ldots = \rho_p = 0$$

الإحصائية $LM = (n-p) \times R^2$ تتبع توزيع X^2 بدرجة حرية ρ . إذا كان $(n-p) \times R^2$ أكبر من X^2 (ρ) (القيمة الحرجة لتوزيع بنسبة معنوية α)، فإننا نرفض H_0 فرضية استقلالية الأخطاء.

- **اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي Jarque–Bera test :**

يعتبر اختبار Jarque–Bera أحد أنواع اختبارات مضاعف لاغرانج(LM) وهو اختبار خاص بالتوزيع الطبيعي(Normality) ، حيث تعتبر حالة التوزيع الطبيعي أحد الافتراضات الأساسية للعديد من الاختبارات الإحصائية مثل اختبار T–test أو اختبار f–test ، وعادة ما يتم إجراء اختبار Jarque–Bera (JB) قبل العديد من الاختبارات للتأكد من حالة التوزيع الطبيعي، خاصة بالنسبة للعينات الكبيرة. ويقارن اختبار Jarque–Bera بين انحراف العينة (Skewness) وتفرطحها (Kurtosis) ، ويأخذ اختبار Jarque–Bera الصيغة التالية:

$$JB = n\,[(\sqrt{b1})2 / 6 + (b_2 - 3)^2 / 24]$$

حيث:

n : هو حجم العينة

$\sqrt{b1}$: هو معامل انحراف العينة .

$b2$: هو معامل التفلطح .(Jarque–Bera Test,2021) .

ويسمح اختبار Jarque–Bera باختبار الفرضيات التالية: (جلطي و شمة، 2021، صفحة 606)

H0:الخطأ العشوائي يتبع التوزيع الطبيعي .

H1:الخطأ العشوائي لا يتبع التوزيع الطبيعي.

ومنه نقارن بين قيمة JB مع إحصائية £(ρ) فإذا كانت JB < £(ρ) نقبل H_0 ونرفض H_1 وبالتالي فإن الأخطاء العشوائية تتبع التوزيع الطبيعي.

- **اختبار ثبات التباين الشرطي للأخطاء ARCH – LM test**

تسمح نماذج ARCH بنمذجة المتغيرات التي تحتوي على تباين شرطي غير ثابت للأخطاء العشوائية والتي تعبر في الغالب عن المخاطرة، ويعتمد هذا الاختبار على مضاعف لاغرانجLM ، ويمر عبر الخطوات التالية :

الخطوة الأولى :تقدير النموذج العام $Y = X\beta + £$ باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية، ثم حساب مربعات البواقي المقدرة $£'^2_t$.

الخطوة الثالثة :اختبار فرضية ثبات التباين الشرطي للأخطاء:

$$H0 : H_0 = H_1 = \ldots = H_q = 0$$

وذلك باستعمال إحصائية مضاعف لاغرانج:

$$LM = (n-q) \times R^2 \longrightarrow X^2_q$$

فإننا q α وتكون قاعدة القرار :أنه إذا كانتLM أكبر من القيمة المجدولة لتوزيعة الكاي مربع عند مستوى معنويةα ودرجة حريةq نرفض الفرضيةH_0 وهو ما يعني أن تباين الأخطاء غير ثابت أو غير متجانس (قدوري، 2018، الصفحات 131-132).

- **اختبار ملائمة الشكل الدالي للنموذج Ramsey Reset test**

يعد اختبارRamsey طريقة لاكتشاف فيما إذا كان هناك بعض العلاقات غير الخطية(Nonlinear) الهامة عند القيام ببناء نموذج الانحدار الخطي، واقترح Ramsey طريقة أطلق عليها اسم (RESET (Regression Specification Error test ، والتي تفترض وجود نموذج يتكون من متغير متوقع (Predictor) X ومتغير مستجيب (Response) Y، ومن خلال هذين المتغيرين يتم تكوين النموذج الخطي الأول.

$$Y_i = \beta_1 + \beta_2 X_i + u_i$$

حيث يقوم هذا الاختبار بعد تكوين نموذج الانحدار الخطي الأول، ببناء نموذج انحدار آخر مع إضافة قوى أخرى متوقعة للمتغير التابعY كمتغيرات مستقلة في النموذج الجديد مع متغيرات X الأصلية .

$$Yi = \beta_1 + \beta_2 X_i + \beta_3 Y^2_i + \beta_4 Y^3_i + u_i$$

وتتم المقارنة بين النموذجين من خلال اختبار فيشر F–test، وهذا وفق الفرضيات التالية:

H_0: النموذج الأول هو الملائم للدراسة (نموذج خطي) .

H_1: النموذج الأول ليس ملائم للدراسة (نموذج غير خطي) (P, Suhar, & Dedi Dwi, 2020, p. 1)

فإذا كانت قيمة F–test أكبر من مستوى المعنوية5% ، عندها يتم قبول فرضية العدم H_0 ، وبالتالي فالنموذج الأول هو الملائم للدراسة (نموذج خطي)، ولا يعاني من عدم ملائمة الشكل الدالي أو سوء التوصيف الرياضي، وعليه فالنموذج يعتبر صحيحا (بلهوشات، محيريق، و قابوسة، 2020، صفحة 89).

وتبقى سهولة تطبيق Ramsey test من الإيجابيات التي يتمتع بها هذا الاختبار، إلا أن له مواطن ضعف ومن أهمها أنه لا يستطيع تحديد أي النماذج أفضل للدراسة .

2- اختبارات كوزوم للاستقرارية CUSUM Stability tests:

لمعرفة مدى استقرار هيكل نموذج الدراسة ومتانته، يستخدم اختبار المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM test) وكذا اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي (CUSUM of squares test) للتأكد من خلو بيانات الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها، ومدى استقرار وانسجام المعلمات طويلة الأجل مع المعلمات قصيرة الأجل، وفيما إذا كان النموذج القياسي صالح للدراسة أم لا. (جلطي و شمة، 2021، الصفحات 606-607)

وتظهر نتائج هذا الاختبار في شكل منحنى لأخطاء نموذج مقدر بواسطة طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)ومجال ثقة ، بهدف اختبار الفرضية العدمية التي تنص على أن معلمات نموذج المربعات الصغرى العادية غير مستقرة .فإذا كان منحنى الأخطاء ضمن الحدود الحرجة طوال فترة الدراسة، فإن الفرضية العدمية ترفض عند نسبة معنوية(5%) ، وهذا يعني أن

المعلمات مستقرة على طول فترة الدراسة، ومن ثم إمكانية تقدير معلمات ثابتة للنموذج على طول الفترة الزمنية للدراسة دون الحاجة إلى تجزئتها لفترات جزئية، أما إذا تم رفض الفرضية العدمية فإنه يستوجب تقسيم فترة الدراسة إلى فترات جزئية تكون فيها المعلمات مستقرة. (الصمادي و ملاوي، 2016، صفحة 17).

المبحث الثاني:: النمذجة القياسية لأثر التأمين على حجم الصادرات للفترة : 1990– 2023

أثبتت النماذج القياسية فعاليتها في دراسة الظواهر الاجتماعية والاقتصادية منها والذي تزامن مع تعقد المشاكل على مر السنين، حيث تعتمد جل الدراسات الحديثة على استعمال هذه الأدوات الاحصائية من أجل قياس العلاقة بين المتغيرات من أجل التوصل الى نتائج دقيقة تمكن مستعمليها من معرفة توجه الظاهرة على المدى القصير أو الطويل كما تمكن أيضا من قياس المتغيرات مع بعضها البعض، بغية اتخاذ قرارات سليمة ، من هذا السياق سيتم استخدام أسلوب الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة " Autoregressive "الذي يعتبر أكثر ملائمة لقياس العلاقة بين التأمين و وحجم الصادرات الجزائر للفترة : 1990–2023.

المطلب الأول : توصيف نموذج الدراسة:

تعتمد أي دراسة على مجموعة من الطرق لعرض وتحليل البيانات المتوفرة للوصول إلى الأهداف المنشودة المراد الوصول اليها، إذ يتوقف ذلك على طبيعة وحجم العينة المراد دراستها بالإضافة إلى المتغيرات التي يعتمد عليها لتحقيق هذه الأهداف، وسيتم التعريف على مجتمع وعينة الدراسة بالإضافة الى المتغيرات المختارة، وكذا المنهجية المتبعة.

1 مصادر بيانات الدراسة، واختيار المتغيرات:

1.1 مصادر بيانات الدراسة:

تم الحصول على بيانات دراستنا من خلال بيانات موقع البنك الدولي وكذا موقع مديرية التأمينات _بوزارة المالية .

2.1عينة الدراسة :

تتمثل عينة الدراسة في دولة الباحث وهي: الجزائر .

2.الطريقة والأدوات:

سنحاول من خلال هذه الدراسة حصر أهم المتغيرات والتي تمثل المتغير التابع وهو (الصادرات) ، والمتغير المستقل التي يتمثل في (حجم سوق التأمين _ اقساط التأمين) و اعتمادا على ما تنص عليه النظرية الاقتصادية وكذا ارتكازا على الدراسات السابقة التي عنيت بهذا الموضوع ، مع مراعاة طبيعة وخصوصية الاقتصاد الجزائري ،ولذلك فإن دراستنا اقتصرت على قياس العلاقة بين التأمين _ حجم الأقساط (CA) وبين الصادرات (EXP) وهذا للفترة : 1990-2023،، حيث تم الحصول على البيانات الخاصة بالدراسة من قاعدة بيانات البنك الدولي بالاضافة الى موقع وزارة المالية _ مديرية التأمينات وهذا للمدة 1990- 2023 ، حيث سيتم تقدير واختيار صحة النموذج الملائم للمتغيرات التابعة على حسب طبيعة بيانات الدراسة باعتماد على برنامج أفيوز eviews13 ، فعملية التقدير ستكون بناء على نموذج خطي ، و صياغة النموذج من خلال النظرية الاقتصادية، وكذا من خلال الدراسات السابقة وما توفره من فرضيات وعوامل تدخل في دراسة الظاهرة، وهذا من أجل تحديد العلاقة الرياضية التي تربط بين المتغير التابع والمتغير المستقل، وفي دراستنا هذه تتمحور ابراز أثر التأمين على الصادرات في الجزائر للفترة: 1990- 2023، ، في البداية سنقوم بتوصيف بيانات متغيرات الدراسة وبعدها تقدير نموذج الانحدار الذاتي للابطاء الزمني الموزع –ARDL المعد للمتغير التابع التي تخص اشكالية الدراسة سنعتمد في البداية على ادخال اللوغاريتم على بيانات متغيرات الدراسة بكونه يخفف من تقلبات المتغيرات على نفسها التي تكون على شكل نسب، كما يخفف التقلبات بين المتغيرات فيما بينها إذا كانت ليست من نفس الوحدة، حيث أن المتغيرات في دراستنا ليست متجانسة، فتكون هنا القيم جميعها متقاربة ويكون التحليل أحسن باستعمال اللوغاريتم.

أولا :توصيف بيانات الدراسة :

بهدف اعطاء تصور مبدئي وتوضيح أهم الخصائص البيانات المعتمدة في الدرتسة تم حساب مجموعة من احصائيات النزعة المركزية، والتي يمكن تلخصيها في الجدول الموالي:

الجدول رقم 01 : احصائيات متغيرات الدراسة

	EX	CA
Mean	1.38E+17	67987.26
Median	1.48E+17	50129.00
Maximum	1.94E+17	168040.0
Minimum	1.23E+16	6571.000
Std. Dev.	5.05E+16	54172.87
Skewness	-1.651369	0.355352
Kurtosis	4.873429	1.550772
Jarque-Bera	20.42524	3.690932
Probability	0.000037	0.157952
Sum	4.68E+18	2311567.
Sum Sq. Dev.	8.41E+34	9.68E+10
Observations	34	34

المصدر:من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS.13

بالرجوع الى الجدول أعلاه يمكن استنتاج النتائج التالية التي تمثل توصيف البيانات لمتغيرات الدراسة:

بلغ المتوسط الحسابي لحجم سوق التأمين محل الدراسة 50129.00 وهو متوسط حجم الإنتاج بالمليون دينار ، كما بلغت أعلى قيمة لحجم الإنتاج خلال فترة الدراسة 1990 – 2023 ما يقدر ب : 168040.00. مليون دينار كانت سنة 2023 ، في حين كانت أدنى قيمة لحجم الإنتاج كانت بقيمة 6571.00 مليون دينار وهذا سنة 1990،

كما بلغ الوسط الحسابي لحجم الصادرات ب مقدار : 1.48 E+17 دج وهو متوسط حجم الصادرات من السلع والخدمات ، كما بلغت أعلى قيمة لحجم الصادرات خلال فترة الدراسة 1990 – 2023 ما يقدر ب : 168040.00. مليون دينار كانت سنة 2023 ، في حين كانت أدنى قيمة لحجم الإنتاج كانت بقيمة 1.94E+17. مليون دينار وهذا سنة 2005،

أما فيما يخص قيمة الانحراف المعياري لمتغيرات الدراسة فتم تسجيل قيم منخفضة وهذا يدل على تجانس الوحدات من جهة أي تقارب شركات الشركات، وبالتالي لا يوجد تشتت بيانات متغيرات الدراسة.

أما فيما يخص الانحراف المعياري فقد سجل عند المتغيرين قيم منخفضة وهذا ما يدل على تجانس البيانات أي عدم وجود تشتت طوال مدة الدراسة .

المطلب الثاني :تقدير نموذج الدراسة والاختبارات التشخيصية

نحصل على نموذج الانحدار الذاتي للابطاء الزمني الموزع –ARDL، والمعادلة التالية الخاصة بالمتغير التابع الصادرات EXP:

$$LEXP= f\ (LCA) \qquad T=1990-2023$$

وبالتالي ، فان معادلة النموذج المقترح في صورتها الصريحة وفي الشكل الخطي تكون على الصورة التالية :

$$\Delta LEXP_t = B_0 + \sum B_1 \Delta\ LEXP_{t-1} + + \sum B_2 \Delta\ LCA_{t-1} + \alpha_1 \Delta\ LEXP_{t-1} + \alpha_2 \Delta\ LCA_{t-1} + \varepsilon_t.$$

حيث أن:

- ✓ Δ :يشير الى الفروقات من الدرجة الأولى.
- ✓ Pq: تمثل الحد الأعلى لفترات الابطاء الزمني للمتغير التابع والمستقل للنموذج.
- ✓ $B1, B2,,$: تمثل معاملات العلاقة قصيرة الأجل (نموذج تصحيح الخطأ).
- ✓ $\alpha1, \alpha2,$: تمقل معاملات العلاقة طويلة الأجل .
- ✓ LEXP: لوغاريتم الصادرات
- ✓ CA : لوغاريتم التأمين _ حجم سوق التأمين
- ✓ ولتطبيق هذه المنهجية ARDL نتبع الخطوات التالية :
- ✓ اجراء اختبارات السكون للسلاسل الزمنية.
- ✓ اختبار فترات الابطاء المثلى للنموذج.
- ✓ تقدير فترات الابطاء المثلى للنموذج.
- ✓ تقدير نموذج ARDL.
- ✓ اختبار حدود التكامل المشترك bounds test لنموذج ARDL.
- ✓ تقدير العلاقة طويلة الأجل.
- ✓ اختبارات جودة النموذج.
- ✓ تقدير العلاقة قصيرة الأجل في اطار نموذج تصحيح الخطأ.

1 .اختبار استقرارية السلاسل الزمنية :

إن اختبار استقرارية السلسلة الزمنية يعتمد على مدى وجود جذر الوحدة unit root أو عدم وجوده، يعني عدم استقرارية السلسلة لوجود انحراف زائف وبالتالي يكون مشكل في التحليل القياسي

وتستخدم العديد من الاختبارات لمعرفة السكون أو الاستقرارية كاختبار كل من AUGMENT DICKEY –FULLER و اختبار فليب بيرون PP، حيث تم اختبار الالي لدرجة التأخير لدراسة الاستقرارية عن طريق برنامج افيوز.

وقد تم إجراء الاختبارات على ثلاث نماذج و هي:

1. مرحلة حد ثابت واتجاه زمني Trend and Intercept.
2. مرحلة حد ثابت دون اتجاه زمني Intercept.
3. مرحلة دون اتجاه ثابت واتجاه زمني None.

الجدول 02 : نتائج اختبار جذر الوحدة باستخدام اختبار ديكي فولر الموسع (ADF)

	عند الفرق الأول First Deference				عند المستوى Level				المتغيرات Variable
درجة التكامل	القيم الحرجة	نتيجة السكون	t-Statistic	الخصائص	القيم الحرجة	نتيجة السكون	t-Statistic	الخصائص	
I(1)	عند مستوى 1%	ساكن	−6.32 (0.00)	Trend and Intercep	عند مستوى 5%	غير ساكن	−0.85 (0.94)	Trend and Intercep	ICA التامين
	عند مستوى 1%	ساكن	−6.23 (0.00)	Intercept	عند مستوى 5%	غير ساكن	−1.20 (0.66)	Intercept	
	عند مستوى 1%	ساكن	−4.02 (0.00)	None	عند مستوى 5%	غير ساكن	0.12 (0.71)	None	
I(1)	عند مستوى 1%	ساكن	−8.06 (0.00)	Trend and Intercep	عند مستوى 5%	غير ساكن	−0.65 (0.96)	Trend and Intercep	IEX الصادرات
	عند مستوى 1%	ساكن	−8.13 (0.00)	Intercept	عند مستوى 5%	ساكن	−3.22 (0.02)	Intercept	
	عند مستوى 1%	ساكن	−8.24 (0.00)	None	عند مستوى 5%	غير ساكن	0.46 (0.50)	None	
test (PP)Philips-Perron									

	عند الفرق الأول First Deference				عند المستوى Level				المتغيرات Variable
درجة التكامل	القيم الحرجة	نتيجة السكون	t-Statistic	الخصائص	القيم الحرجة	نتيجة السكون	t-Statistic	الخصائص	
I(1)	عند مستوى	ساكن	−8.47	Trend and	عند	غير ساكن	−3.45	Trend and	LEXP

	1%		(0.00)	Intercep	مستوى 5%		(0.06)	Intercep	
	عند مستوى 1%	ساكن	-8.38 (0.00)	Intercept	عنـــــد مستوى 5%	ساكن	-3.40 (0.01)	Intercept	
	عند مستوى 1%	ساكن	-8.54 (0.00)	None	عنـــــد مستوى 5%	غير ساكن	-0.60 (0.44)	None	
I(1)	عند مستوى 1%	ساكن	-6.27 (0.00)	Trend and Intercep	عنـــــد مستوى 5%	غير ساكن	-0.68 (0.96)	Trend and Intercep	LCA
	عند مستوى 1%	ساكن	-6.15 (0.00)	Intercept	عنـــــد مستوى 5%	غير ساكن	-1.95 (0.30)	Intercept	
	عند مستوى 5%	ساكن	-4.10 (0.00)	None	عنـــــد مستوى 5%	غير ساكن	4.80 (0.99)	None	

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS.13

(): تمثل الاحتمال المصاحب للاحتمالية المحسوبة لمقدرات المعالم لاختبار STUDENT.

تؤكد نتائج اختبار جذر الوحدة لديكي فولر الموسع Adf – AUGMENT DICKEY –FULLER ; وكذا اختبار Philips–Perron(PP) ، بالنسبة لسلاسل متغيرات الدراسة على عدم استقرارية سلاسل الدراسة في المستوى ، حيث بعد اخذ الفرق الاول استقرت سلسلة التأمين والصادرات في الفرق الأول I(1) ، وبالتالي فان يمكن القول أننا نرفض الفرضية العدم H0 القائلة بوجود جذر الوحدة ونقبل الفرضية البديلة القائلة بعدم وجود جذر الوحدة وهذا عند مستوى 0.05% و0.1%.

بما أن متغيرات الدراسة تتميز بالسكون عند الدرجة I(1) سيتم تطبيق نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة ARDL وهذا لتحقق الشرط المتمثل في استقرار السلاسل الزمنية عند المستوى أو عند الفرق الأول (حالة دراستنا هذه) أو عند المستوى و الفرق الأول معا.

2. اختبار فترات الابطاء المثلى :

اعتمادا على اختبار AIC تم تحديد فترات التباطؤ، تبين أن النموذج:(2.3) هو النموذج الأمثل كما هو موضح في الشكل التالي :

شكل رقم02 : نتائج اختبار فترات الابطاء المثلى

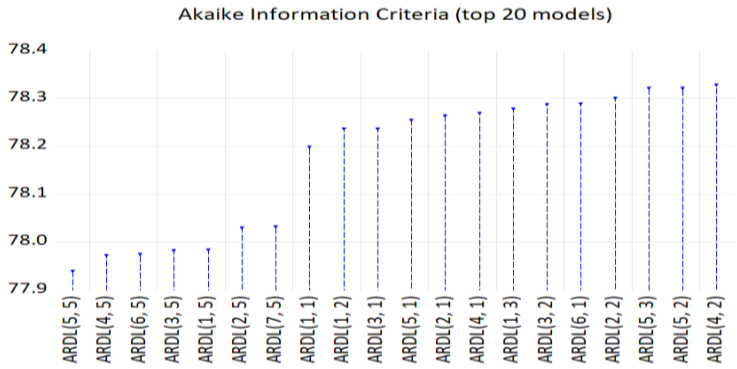

المصدر :من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS.13

3.اختبار الحدود للتكامل المشترك باستعمال اختبار الحدود (Bounds test) :

يبين الجدول أدناه نتائج اختبار التكامل المشترك باستعمال منهجية اختبارالحدود(Bounds Test) وتشير النتائج أدناه أن القيمة المحسوبة لـ F–statistic . F=4.03، أكبر من القيم الحرجة للحد الأدنى عند معظم مستويات المعنوية، ومنه نرفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات ويدل ذلك على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين التأمين (CA) وبين الصادرات (EXP) ،ومن أجل اختبار امكانية وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات سيتم اجراء اختبار bounds test والجدول ادناه يوضح ذلك :

الجدول رقم 03 : اختبار bounds test

			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	4.037483	10%	3.02	3.51
k	1	5%	3.62	4.16
		2.5%	4.18	4.79
		1%	4.94	5.58
Actual Sample Size	31		Finite Sample: n=35	
		10%	3.223	3.757
		5%	3.957	4.53
		1%	5.763	6.48

المصدر :من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS.13

4 . تقدير معلمات نموذج الدراسة: المقترح للمتغير التابع الصادرات

بعد تحديد درجة التأكد من وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات، قمنا بتقدير النموذج التالي:

جدول 04 : تقدير نموذج الدراسة باستخدام ARDL (3.2)

Dependent Variable: LEX
Method: ARDL
Date: 04/12/25 Time: 19:36
Sample (adjusted): 1993 2023
Included observations: 31 after adjustments
Maximum dependent lags: 2 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (3 lags, automatic): LCA

Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 8
Selected Model: ARDL(2, 3)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LEX(-1)	0.288595	0.174441	1.654394	0.1111
LEX(-2)	0.410062	0.168208	2.437833	0.0226
LCA	2.074267	1.608263	-2.533335	0.0182
LCA(-1)	7.222290	2.098593	3.441492	0.0021
LCA(-2)	-5.070938	1.438735	-3.524582	0.0017
LCA(-3)	1.669521	1.030517	1.620081	0.1183
C	14.85914	7.751797	1.916864	0.0672

R-squared	0.534165	Mean dependent var	39.34462
Adjusted R-squared	0.417706	S.D. dependent var	0.756824
S.E. of regression	0.577518	Akaike info criterion	1.935527
Sum squared resid	8.004661	Schwarz criterion	2.259330
Log likelihood	-23.00066	Hannan-Quinn criter.	2.041079
F-statistic	4.586726	Durbin-Watson stat	2.077983
Prob(F-statistic)	0.003098		

المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eveiws 13

من الجدول أعلاه يقدر معامل التحديد R2=53.41% وهو مقبول ويعبر على أن 53.41% من التغيرات الحاصلة في الصادرات (EXP)، سببها المتغير المستقل كما أن قيمة فيشر Fisher=5.47 معنوية وأكبر من القيمة الجدولية مما يدل على أن النموذج له معنوية احصائية.

5.اختبار جودة النموذج :

فبالاعتماد على النموذج(2.3) ARDL، في تقدير الآثار القصيرة والطويلة الأجل ينبغي التأكد من جودة أداء هذاالنموذج، وذلك باستعمال مجموعة من الاختبارات التالية:

1.5 اختبار مشكلة الارتباط الذاتي : (breusch – Godfrrey Correlation lm test)

يشير هذا الاختبار من خلال معطيات الجدول الى خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي نظرا لأن قيمة prob chi – square قد بلغت 0.79 وهي أكبر من مستوى المعنوية 0.05 . وبالتالي نقبل فرضية العدم، التي تنص على أن البواقي ليست لها ارتباطا ذاتيا.

جدول رقم 05 : اختبار breusch – Godfrrey Correlation lm test

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey
Null hypothesis: Homoskedasticity

F-statistic	0.449103	Prob. F(6,24)	0.8384
Obs*R-squared	3.129214	Prob. Chi-Square(6)	0.7925
Scaled explained SS	4.738847	Prob. Chi-Square(6)	0.5777

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS.13

2.5اختبار مشكلة اختلاف التباين HETREIOSKEDASTICITYTest ARCH

اثبتت نتائج هذا الاختبار أن قيمة Prob chi – Square الخاصة بهذا الاختبار قد بلغت 0.82 وهي أكبر من 0.05 وعليه يمكن قبول فرضية العدم التي تشير الى تجانس البواقي وعدم احتوائها على مشكلة عدم تجانس التباين.

الجدول رقم 06 : HETREIOSKEDASTICITY Test ARCH

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.043865	Prob. F(1,28)	0.8356
Obs*R-squared	0.046925	Prob. Chi-Square(1)	0.8285

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS.13

3.5 اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي Histogram– normality Test

من خلال نتائج هذا الاختبار نلاحظ أن قيمة Prob jarque – Bera تساوي:0.77 وهي أكبر من مستوى المعنوية 0.05 وبالتالي عدم رفض فرضية العدم التي تشير الى خلو البواقي من مشكلة التوزيع الطبيعي، أي أنها موزعة توزيعا طبيعيا.

جدول رقم 07 : اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي Histogram– normality Test

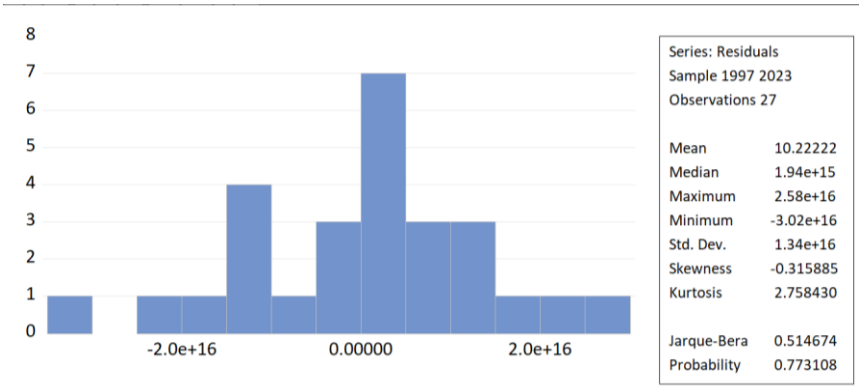

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS.13

4.5 اختبار الاستقرارية (stability test) :

يتحقق الإستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرة لنموذج تصحيح الخطأ لنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة، إذا وقع الشكل البياني لإختبارات كل من CUSUM و SQUARES OF CUSUMداخل الحدود الحرجة عند مستوى 5% واستنادا على معظم الدراسات قمنا بتطبيق اختبارات CUSUM و CUSUMSQ التي إقترحها كل من BROWN, DUBLIN وهذا لكي نتأكد من خلو البيانات المستخدمة من وجود أي تغيرات هيكلية، لابد من استخدام أحد الاختبارات التي إقترحها كل من BROWN, DUBLIN و EVANS (1975) الموضحة في الشكل التالي :

الشكل رقم 04 : نتائج إختبار الاستقرارية

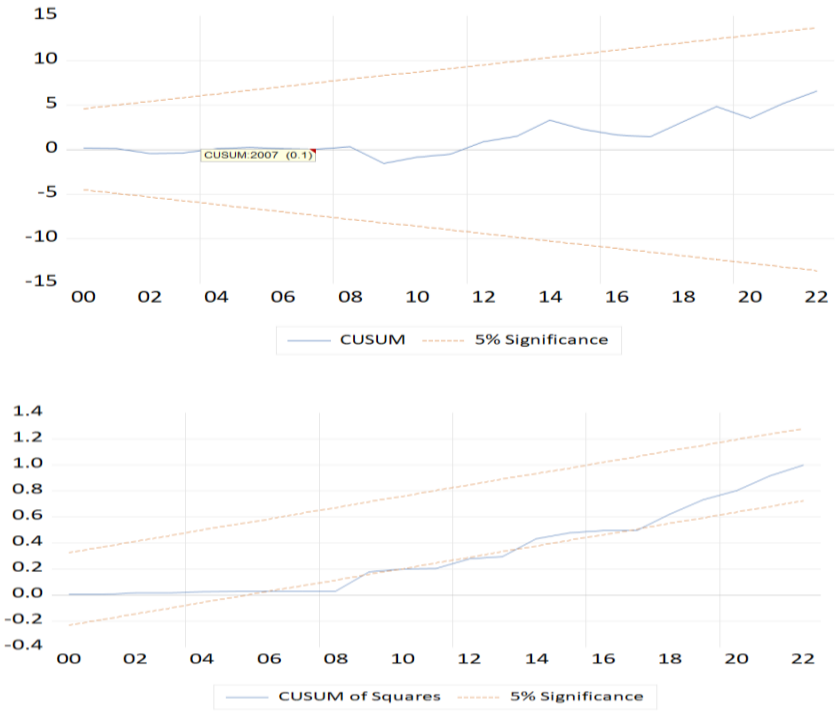

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS.13

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ ان التمثيل في كل من CUSUM test و CUSUM OF SQUARES TEST داخل الحدود عند مستوى5% وبالتالي نقبل باستقرارية النموذج.

6. تقدير العلاقة قصيرة الأجل والطويلة و نموذج تصحيح الخطأ :

يتم تقدير العلاقة قصيرة الاجل من خلال نموذج تصحيح الخطأ Ecm والذي يعبر عن متغيرات الدراسة بصيغة مرشح الفروق من الدرجة الأولى ، بحيث يكون حد تصحيح الخطأ مؤخرا لفترة زمنية واحدة فقط، باعتباره متغير تفسيري فمن خلاله يمكن معرفة سرعة تكيف الاختلالات التي تحدث في الأجل القصير إلى التوازن في الأجل الطويل، بحيث إذا كان معامل تصحيح الخطأ بإشارة سالبة مع احتمالية معنوية أقل من ، 0.05يدل على أن هناك علاقة طويلة الأجل، حيث تعتبر القيمة المطلقة لمعامل تصحيح الخطأ ، السرعة في استعادة حالة توازن من جديد وكانت نتائج اختبار نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الأجل موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم 08: تقدير نموذج تصحيح الخطأ للعلاقة قصيرة الأجل لنموذجARDL

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(LEX)
Selected Model: ARDL(2, 3)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 04/12/25 Time: 19:39
Sample: 1990 2023
Included observations: 31

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LEX(-1))	-0.410062	0.132877	-3.086025	0.0051
D(LCA)	2.074267	1.331998	-3.058764	0.0054
D(LCA(-1))	3.401416	0.992737	3.426302	0.0022
D(LCA(-2))	-1.669521	0.825262	-2.023019	0.0543
CointEq(-1)*	-0.301343	0.085035	-3.543769	0.0017

R-squared	0.619560	Mean dependent var	0.003716
Adjusted R-squared	0.561031	S.D. dependent var	0.837468
S.E. of regression	0.554862	Akaike info criterion	1.806494
Sum squared resid	8.004661	Schwarz criterion	2.037783
Log likelihood	-23.00066	Hannan-Quinn criter.	1.881889
Durbin-Watson stat	2.077983		

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS.13

يمكن توضيح العلاقة كالتالي :

- ✓ تشير نتائج تصحيح الخطأ أن معامل تصحيح الخطأ سالب $cointeq(-1)=0.30$ وذو معنوية احصائية ، وهذا ما يعكس وجود علاقة توازنية قصيرة الاجل بين متغيرات الدراسة نحو التوازن في الأجل الطويل أي أن 30% من الخطأ يمكن أن يقع في الأجل القصير ويمكن تصحيحها في الأجل الطويل . ومن خلال النتائج أعلاه التي تبرز العلاقة في الأجل القصير، نؤكد أيضا ان متغيرات الدراسة متكاملة تكاملا مشتركا.
- ✓ معلمة التأمين (CA) لها علاقة موجبة ومعنوية عند مستوى 5 % مع الصادرات (EXP) ، حيث عند زيادة ا لتأمين (CA) ب 1% بالمائة، سيؤدي الى زيادة الصادرات (EXP).ب2.07%، وهذا في الأجل القصير.

تفسير النتائج في المدى الطويل : بعد التأكد من وجود علاقة طويلة أجل ينبغي الحصول على معلمات الأجل الطويل :

الجدول رقم 09: نتائج تقدير معلمات الأجل الطويل ARDL

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LCA	0.840883	1.052825	-0.798692	0.0023
C	49.30969	12.26295	4.021030	0.0005

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS.13

نلاحظ من الجدول أعلاه :

- ✓ معلمة التأمين (CA) لها علاقة موجبة ومعنوية عند مستوى 5 % مع الصادرات (EXP) ، حيث عند زيادة التأمين (CA) ب 1% بالمائة، سيؤدي الى زيادة الصادرات (EXP).ب0.84%، وهذا في الأجل الطويل.

دراسة العلاقة السببية لمتغيرات الدراسة :

حسب GRANGER1988 فإن اثبات وجود علاقة سببية بستوجب على الأقل وجود علاقة سببية اتجاهية وحيدة على مستوى النموذج المدروس وعليه يجب تحديد تلك العلاقات الاتجاهية

الجدول رقم10 : اختبار السببية granger Cousality test

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 04/12/25 Time: 19:46
Sample: 1990 2023
Lags: 3

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
LCA does not Granger Cause LEX	31	3.34852	0.0358
LEX does not Granger Cause LCA		0.12998	0.9413

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EVEIWS13

تظهر نتائج دراسة السببية على مستوى المتغيرات المدروسة وجود علاقة وحيدة في الاتجاهين وهذا بين التأمين (CA) وبين الصادرات (EXP) ، عند مستوى معنوية 5 % .

خاتمة الفصل :

سعى هذا الفصل لدراسة لقياس دراسة قياسية لأثر التأمين على حجم الصادرات للفترة : 1990-2023،-، باعتماد على نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة الخطيةARDL– الذي يعطي دراسة أشمل لاشكالية الدراسة حيث تم التوصل الى:

- ✓ تؤكد نتائج اختبار جذر الوحدة لديكي فولر الموسع – Adf – AUGMENT DICKEY FULLER ; وكذا اختبار Philips–Perron(PP) ، بالنسبة لسلاسل متغيرات الدراسة على وجود جذر الوحدة عند المستوى، وبالتالي فان متغيرات الدراسة لم تستقر في المستوى ، في المقابل بعد اعداد الفرق الأول استقرت جميع سلاسل متغيرات الدراسة عند الفرق الأول.
- ✓ بما أن متغيرات الدراسة تميزت بالسكون عند الدرجة I(1) تم تطبيق نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة ARDL وهذا لتحقق الشرط المتمثل في استقرار السلاسل الزمنية عند المستوى أو عند الفرق الأول.
- ✓ اثبت اختبار التكامل المشترك باستعمال منهجية اختبارالحدود(Bounds Test) ،حيث اشارت القيمة المصاحبة لهذا الاختبار أن القيمة المحسوبة لـ F–statistic F=4.03 ، أكبر من القيم الحرجة للحد الأدنى عند معظم مستويات المعنوية، ومنه تم رفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات أي وجود علاقة توازنية طـــــويلة الأجل بين التأمين و حجم الصادرات.
- ✓ بناء على اختبار AIC لتحديد فترات التباطؤ، أقبت أن النموذج ardl الامثل هو ARDL (2.3) .
- ✓ من الجدول أعلاه يقدر معامل التحديد R2=53.41% وهو مقبول ويعبر على أن 53.41% من التغيرات الحاصلة في الصادرات (EXP)، سببها المتغير المستقل كما أن قيمة فيشر Fisher=5.47 معنوية وأكبر من القيمة الجدولية مما يدل على أن النموذج له معنوية احصائية.
- ✓ اثبتت اختبارات التشخيصة لصحة النموذج أن النموذج خالي من المشاكل القياسية .

نتائج التقدير في الأجل القصير وحد تصحيح الخطأ Ecm :

- ✓ تشير نتائج تصحيح الخطأ أن معامل تصحيح الخطأ سالب cointeq(−1)=0.30 وذو معنوية احصائية ، وهذا ما يعكس وجود علاقة توازنية قصيرة الاجل بين متغيرات الدراسة نحو التوازن في الأجل الطويل أي أن 30% من الخطأ يمكن أن يقع في الأجل القصير

ويمكن تصحيحها في الأجل الطويل . ومن خلال النتائج أعلاه التي تبرز العلاقة في الأجل القصير، نؤكد أيضا ان متغيرات الدراسة متكاملة تكاملا مشتركا.

- ✓ معلمة التأمين (CA) لها علاقة موجبة ومعنوية عند مستوى 5 % مع الصادرات (EXP) ، حيث عند زيادة ا لتأمين (CA) ب 1% بالمائة، سيؤدي الى زيادة الصادرات (EXP).ب2.07%، وهذا في الأجل القصير.
- ✓ **نتائج التقدير في الأجل الطويل :**
- ✓ معلمة التأمين (CA) لها علاقة موجبة ومعنوية عند مستوى 5 % مع الصادرات (EXP) ، حيث عند زيادة التأمين (CA) ب 1% بالمائة، سيؤدي الى زيادة الصادرات (EXP).ب0.84%، وهذا في الأجل الطويل.

خاتمة :

أمام الأهمية المتزايدة للدور الذي تلعبه الصادرات في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والسياسية في مختلف الدول، لجأت العديد منها ومن بينها الجزائر إلي إتباع سياسة تحفيز وتشجيع الصادرات، وذلك من خلال إيجاد نظام خاص لتمويل **الصادرات** في شكل يتلاءم مع طبيعة هده الصادرات واحتياجات كل من المصدر الوطني والمستورد الأجنبي، لدا فقد ظهرت العديد من البرامج الوطنية الخاصة بتشجيع **الصادرات** بكافة السبل، فمنها هيئات متخصصة في تقديم التمويل، ومنها هيئات تخصصت في تقديم ضمان **ائتمان الصادرات** من مختلف المخاطر التجارية و السياسية التي يمكن أن يتعرض لها المصدر الوطني الجزائري، في حالة ارتباطه بعقود تصدير مع الخارج،وأخيرا هناك هيئات تخصصت في تقديم كلا من خدمتي التمويل والضمان في وقت واحد بهدف توحيد الجهة التي يتعامل معها المصدر .

النتائج واختبار الفرضيات :

- ✓ تؤكد نتائج اختبار جذر الوحدة لديكي فولر الموسع – Adf – AUGMENT DICKEY FULLER ; وكذا اختبار Philips–Perron(PP) ، بالنسبة لسلاسل متغيرات الدراسة على وجود جذر الوحدة عند المستوى، وبالتالي فان متغيرات الدراسة لم تستقر في المستوى ، في المقابل بعد اعداد الفرق الأول استقرت جميع سلاسل متغيرات الدراسة عند الفرق الأول.
- ✓ بما أن متغيرات الدراسة تميزت بالسكون عند الدرجة I(1) تم تطبيق نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة ARDL وهذا لتحقق الشرط المتمثل في استقرار السلاسل الزمنية عند المستوى أو عند الفرق الأول.

– اثبت اختبار التكامل المشترك باستعمال منهجية اختبارالحدود(Bounds Test) ،حيث اشارت القيمة المصاحبة لهذا الاختبار أن القيمة المحسوبة لـ F–statistic F=4.03 ، أكبر من القيم الحرجة للحد الأدنى عند معظم مستويات المعنوية، ومنه تم رفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات أي وجود علاقة توازنية طـــــويلة الأجل بين التأمين و حجم الصادرات، وهذا **<u>ما ياكد صحة الفرض الاول الذي يقر على وجود علاقة توازنيه طويلة المدى بين التأمين الصادرات في الجزائر للفترة: 1990 – 2023.</u>**

- ✓ بناء على اختبار AIC لتحديد فترات التباطؤ، أقبت أن النموذج ardl الامثل هو ARDL (2.3) .

- ✓ من الجدول أعلاه يقدر معامل التحديد R2=53.41% وهو مقبول ويعبر على أن 53.41% من التغيرات الحاصلة في الصادرات (EXP)، سببها المتغير المستقل كما أن قيمة فيشر Fisher=5.47 معنوية وأكبر من القيمة الجدولية مما يدل على أن النموذج له معنوية احصائية.
- ✓ اثبتت اختبارات التشخيصة لصحة النموذج أن النموذج خالي من المشاكل القياسية .

نتائج التقدير في الأجل القصير وحد تصحيح الخطأ Ecm :

- ✓ تشير نتائج تصحيح الخطأ أن معامل تصحيح الخطأ سالب cointeq(−1)=0.30 وذو معنوية احصائية ، وهذا ما يعكس وجود علاقة توازنية قصيرة الاجل بين متغيرات الدراسة نحو التوازن في الأجل الطويل أي أن 30% من الخطأ يمكن أن يقع في الأجل القصير ويمكن تصحيحها في الأجل الطويل . ومن خلال النتائج أعلاه التي تبرز العلاقة في الأجل القصير، نؤكد أيضا ان متغيرات الدراسة متكاملة تكاملا مشتركا.
- ✓ معلمة التأمين (CA) لها علاقة موجبة ومعنوية عند مستوى 5 % مع الصادرات (EXP) ، حيث عند زيادة ا لتأمين (CA) ب 1% بالمائة، سيؤدي الى زيادة الصادرات (EXP).ب2.07%، وهذا في الأجل القصير.
- ✓ **نتائج التقدير في الأجل الطويل :**
- ✓ معلمة التأمين (CA) لها علاقة موجبة ومعنوية عند مستوى 5 % مع الصادرات (EXP) ، حيث عند زيادة التأمين (CA) ب 1% بالمائة، سيؤدي الى زيادة الصادرات (EXP).ب0.84%، وهذا في الأجل الطويل.
- ✓ **<u>اثبات صحة الفرض الثاني على وجود اثر ذو دلالة معنوية بين بين التأمين والصادرات في الجزائر للفترة: 1990 – 2023؟</u>**

الاقتراحات :

- ✓ اقتراب الشركات المختصة في تأمين القرض سواءا الداخلي أو المتعلق بالتجارةالخارجية من المتعاملين الإقتصاديين عن طريق الإشهار يوميا إذا اقتضى الأمر في مختلف وسائل الإعلام السمعية والمرئية.
- ✓ القضاء على ظاهرة تمركز الشركات المختصة في تأمين القرض على مستوى المدن الكبرى، الجزائر العاصمة بالنسبة للشركتين المختصتين بتأمين القرض الداخلي، العاصمة وهران وعنابة بالنسبة للشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات، وذلك بخلق مؤسسات جديدة تأخذ على عاتقها مهمة نظام تأمين القرض بشروط مختلفة ومتنوعة ..

- ✓ تكوين الإطارات بالشركات المختصة في تأمين القرض حسب ميكانزمات السياسة التأمينية في الجزائر بفتح مدارس أو مراكز مختصة في ذلك.
- ✓ إستفادة شركات تأمين القرض الجزائرية من تجارب الشركات الأجنبية الرائدة في هذا المجال، وذلك بمعرفة نقاط تفوق هذه الأخيرة واستنتاج نقاط ضعف الشركات الأجنبية، وهو ما يجعلها تتفادى مثل هذه السلبيات مستقبلا، فيمكن مثلا للشركات الجزائرية أن تستفيد من خبرات الشركات الفرنسية المعروفة بتطورها في مجال تأمين القرض وذلك عن طريق تبادل المعارف والمعلومات باستمرار.

قائمة

قائمة المراجع:

Bibliography

Folus, D. (2003). *Apports de l'assurance et des marchés de capitaux à la gestion des risques environnementaux, atelier développement durable.* Caen: atelier développement durable.

Gideon, S. (1978). Estimating the Dimension of a Model. *The Annals of Statistics, 6*(2).

Gourieroux, C. (1999). *Modeles ARCH et Applications Financieres* (éd. 1 éme édition). Paris, France: Economica.

Granger, C. &. (1974). Spurious Regression in Econometrics. *Journa lof Econometrics, 2*(2).

Gujarati, D. (2011). *Econometrics by Example.* London: Palgrave Macmillan.

Henri Loubergé, P. M. (1985). *financement et assurance des crédits à l'exportation: aspects théoriques et pratiques en vigueur dans les pays européens, Librairie Droz, Genéve.* Suisse: Librairie Droz.

Herge, E. B. (2007). Exporting against Risk? Theory and Evidence from Public Export Insurance. *Open Econ Rev, DOI10.1007/s11079-007-9076-y*, 03.

P, H., Suhar, T., & Dedi Dwi, P. (2020). The Performance of Ramsey Test, White Test and Terasvirta Test in Detecting Nonlinearity. *INFERENSI, 3*(1).

PHILLIPS, P. C., & PERRON, P. (1988). testing for a unit root in timre series regression. *Biometrika, 75*(2).

Pirotte, A., & Bresson, G. (1995). *Econométrie des séries temporelles – Théorie et Applications »* (1 ére édition ed.). Paris: Presse Universitaire de France.

Robert C. Kelly, M. L. (2024). Retrieved 05 18, 2025, from https://www.investopedia.com;: https://www.investopedia.com

Salcic, Z. (2014). Export Credit Insurance and Guarantees : A Practitioner Guide, palgrave macmillan. *A Practitioner Guide, palgrave macmillan*, 07.

المراجع باللغة العربية

ابراهيم علي ابراهيم عبد ربه. (2002). *التأمين ورياضياته*. مصر: الدار الجامعية ،مصر.

أحمد سلامي محمد شيخي. (2014). اختبار العلاقة السببية والتكامل المشترك بين الادخار والاستثمار في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1970-2011. *مجلة الباحث*(13).

أسامة عزمي سلام ، شقيري نوري. (2007). *إدارة الخطر والتأمين*. عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان.

أسامة عزمي سلام ، شقيري نوري موسى. (2007). *إدارة الخطر والتأمين*. عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع.

.1974 :القاهرة، مصر *إدارة الخطر والتامين* .(1974) .ح .م ,الحميد

.دار الراية للنشر التوزيع، الأردن :مصر *التأمين المبادئ والاسس والنظريات* .(2015) .ر .س ,السيد

.دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع :الأردن *إدارة الخطر والتامين* .(2009) .ا .ع ,السيفو

العربي جلطي، و نوال شمة. (2021). الإنفتاح التجاري والحساب الجاري، أية علاقة؟ حالة الجزائر، دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL خلال الفترة 1989-2018. *مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال*.

.دار النهضة العربية :القاهرة مصر *تأمينات الحياة المبادئ النظرية والاسس الرياضية* .(1967) .ع .ع ,العز

دراسة مقارنة بين -دور شركات تامين قروض التصدير في ترقية الصادرات غير النفطية .(2019) .ق ,امين .جامعة قاصدي مرباح ورقلة :ورقلة الجزائر .الجزائر و تونس

بلخير فريد ، سحانين مولود. (2024). أثر سعر الصرف على الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات _ دراسة قياسية باستخدام منهجية Ardl. *مجلة دراسات اقتصادية، 18*(02)، 528.

بوقفة وفاء. (2024). دراسة تحليلية للميزان التجاري للجزائر (2014-2023) وتسليط الضوء على إستراتيجيات الدولة لتحقيق التوازن 145. *مجلة الباحث الإقتصادي، 12*(02)، 145.

.المعهد العربي للتخطيط :الكويت *السياسات التنظيمية لقطاع الخدمات* .(2002) .ن ,تواتي

تومي صالح. (1999). *مدخل لنظرية الاقتصاد القياسي(الجزء الأول و الثاني)*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

مقدمة في الاقتصاد الدولي، برنامج تنمية الصادرات و تمويل التجارة الخارجية في .(2022) .ب .ر ,جليلي .تمويل التجارة الخارجية في المنطقة العربية، عمان :الاردن *المنطقة العربية، عمان*

جواهر صليحة ، شسوي حسني. (2024). الصادرات والصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر احصائيات ومؤشرات للفترة : 2000 – 2021. *مجلة اقتصاديات المال والاعمال، 09*(02)، 120.

حسناوي مريم. (2017). اهمية تأمين التمان الصادرات للمساهمة في تنويع الاقتصاد اشارة لحالة الجزائر. *مجلة البحوث التجارية المعاصرة، 31*(01)، 28.

مجلة .اشارة حالة الجزائر -اهمية تامين ائتمان الصادرات للمساهمة في تنويع الاقتصاد ، .(2017) .م .ح ,حسين *البحوث التجارية المعاصرة ,31*(01), 27.

حشمان مولود. (2002). *نماذج و تقنيات التنبؤ قصير المدى*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية .

سحاب الصمادي، و أحمد ملاوي. (2016). أثر الضرائب الحكومية على أداء بورصة عمان، نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL). *مجلة المنارة للبحوث والدراسات*.

شوقي سيف نصر السيد. (1999). *الأصول العلمية والعملية للخطر والتأمين*. مصر: كلية التجارة جامعة الزهر.

طارق جمعة سيف. (2008). تأمينات التجارة الخارجية. *دار الفكر الجامعي*، 72.
عاطف عيسى براطسة. (2017). العلاقة السببية بين النقود ، الانتاج والأسعار في الأردن خلال الفترة : 1970-2013. *المجلة العربية للادارة، 37*(02).
عبد القادر محمد عبد القادر عطية. (2005). *الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق*. الاسكندرية ، مصر: الدار الجامعية.
عبيد حميد. (2017). *الاقتصاد القياسي*. العراق: دار الكتب.
فراح أحلام. (2022). أثر سعر الصرف على بعض المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري دراسة قياسية للفترة(2000-2020)،(أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير، سوق أهراس: جامعة محمد الشريف مساعدية.
قارح امين ، شربي محمد الامين. (2020). وكالات ائتمان الصادرات كالية لتغطية مخاطر التجارة الخارجية. *مجلة الاداء المؤسسات الجزاءرية، 16*(01)، 99.
.الدار الجامعية، بيروت :بيروت .*محاضرات في عقد التأمين* .(1999) .ح .م ,قاسم
قحام وهيبة ، شرقرق سمير. (2018). تشخيص اعراض المرض الهولندي في االقتصاد الجزائري. *مجلة الحقوق والعلوم السياسية، 01*(36)، 254.
قيس السابعي. (2025 01, 2025). *الواردات والصادرات من اهم العوامل تاثيرا على الاقتصاد*. تاريخ الاسترداد 05, 2025، من موقع البلاد: https://www.albiladpress.com/news/2025/5973/columns/903240
كاظم كاظم علاوي. (2013). تحليل وقياس العلاقة بين التوسع المالي والمتغيرات الاقتصادية في العراق للمدة : 1974 – 2010. *مجلة الغزي للعلوم الاقتصادية والادارية*(29).
مجلة الاقتصادي .الاستثمار في شركات التأمين وأثره على التنمية الاقتصادية في العراق .(2016) .ر .م ,كامل *الخليجي, 29*, 88.
لؤي عبد الصمد مليباري. (2021). تحديد العوامل المؤثرة على سلوك الادخار العائلي في المملكة العربية السعودية. *المجلة الالكترونية الشاملة المتعددة التخصصات*(28).
بتنن .(2029) .محمد
محمد الأمين بلهوشات، فوزي محيريق، و علي قابوسة. (2020). أثر الائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة قياسيةللفترة (1980 2018) باستخدام نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ARDL. *مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية*.
محمد شيخي. (2011). *طرق الاقتصاد القياسي (محاضرات وتطبيقات)* (الإصدار 1). عمان، الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع.
محمد شيخي. (2012). *طرق الاقتصاد القياسي ، محاضرات وتطبيقات* (الإصدار 1). دار حامد.
محمود محمد السيد. (2004). *دراسة تحليلة لتحميلات قسط التامين لوثائق تامينات الممتلكات والمسؤوليات في السوق المصري ، رسالة ماجيستار غير منشورة*. الازهر مصر: ، رسالة ماجيستار غير منسورة ـ كلية التجارة ،.
محي سامي محمد محمد الشباسي. (2011). استخدام مدخل ادارة التكلفة لخدمة صنع القرار في شركات التأمين دراسة تطبيقية. تأليف رسالة ماجيستار في المحاسبة. مصر: رسالة ماجيستار في المحاسبة.
مختار محمود الهانسي وأسامة عبد العزيز حسين. (1992). *مقدمة في الخطر والتأمين*. مصر: دار الاشعاع.
مصابيح ,ف .(2021) .ضمان ائتمان الصادرات .*مجلة المستقبل للدراسات القانونية و السياسية*.66 ,(01)*05* ,
مطر رمضان ظافر، و نجلاء خالد. (2001). دراسة مقارنة كفاءة عدد من معايير المعلومات في اختبار نماذج السلاسل الزمنية من الرتب الدنيا. *المجلة العراقية للعلوم الاحصائية*(19).
ناصر ,ا .ب .(2020) .، تاثير تغيرات سعر الصرف على تنافسية الصادرات في الاقتصاد الريعي :دراسة جالة الجزائر للفترة .11990- 2000 :*مجلة ارتقاء للبحوث والدراسات الاقتصادية*.91 ,(01)*01* ,
نور الدين قدوري. (2018). أثر الأزمات المالية العالمية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الاقتصاديات العربية،دراسة حالة أزمة الرهن العقاري (أطروحة دكتوراه). الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، بومرداس: جامعة أمحمد بوقرة.
وفاء مبارك. (2022). اهمية سعر الصرف وتاثيره على الصادرات الصافية في الجزائر للفترة : 1994 – 2021. *مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، 11*(02)، 239.
وئام بغياني. (2019). تحفيز التصدير للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية. *بحوث جامعة الجزائر*(13)، 11.
ياسين ,ع .ا .(2021) .دراسة قياسية لمحددات سعر الصرف الموازي حسب نظرية تعادل القوة الشرائية للاقتصاد الجزائري .*مجلة الاقتصاد الجديد*.02 ,(04)*12* ,

الملاحق

الملحق رقم 1: اختبار ديكو فيلور لاستقرارية السلسلة LCA في المستوى

Null Hypothesis: LCA has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on Modified AIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.856045	0.9493
Test critical values:	1% level	-4.262735	
	5% level	-3.552973	
	10% level	-3.209642	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LCA has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Automatic - based on Modified AIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.204332	0.6603
Test critical values:	1% level	-3.653730	
	5% level	-2.957110	
	10% level	-2.617434	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LCA has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 7 (Automatic - based on Modified AIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		0.126434	0.7140
Test critical values:	1% level	-2.656915	
	5% level	-1.954414	
	10% level	-1.609329	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

الملحق رقم 02 : اختبار ديكو فيلور لاستقرارية السلسلة LCA في الفرق الاول

Null Hypothesis: D(LCA) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on Modified AIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.323929	0.0001
Test critical values:	1% level	-4.273277	
	5% level	-3.557759	
	10% level	-3.212361	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LCA) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on Modified AIC, maxlag=0)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.232519	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.653730	
	5% level	-2.957110	
	10% level	-2.617434	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LCA) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on Modified AIC, maxlag=0)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.323929	0.0001
Test critical values:	1% level	-4.273277	
	5% level	-3.557759	
	10% level	-3.212361	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق رقم 02 : اختبار ديكو فيلور لاستقرارية السلسلة LEXP في المستوى

Null Hypothesis: LEX has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 6 (Automatic - based on Modified AIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.652134	0.9668
Test critical values:	1% level	-4.339330	
	5% level	-3.587527	
	10% level	-3.229230	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LEX has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on Modified AIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.223933	0.0274
Test critical values:	1% level	-3.646342	
	5% level	-2.954021	
	10% level	-2.615817	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق رقم 02 : اختبار ديكو فيلور لاستقرارية السلسلة LEXP في الفرق الاول

Null Hypothesis: D(LEX) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on Modified AIC, maxlag=0)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-8.069154	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.273277	
	5% level	-3.557759	
	10% level	-3.212361	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LEX) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on Modified AIC, maxlag=0)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-8.135968	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.653730	
	5% level	-2.957110	
	10% level	-2.617434	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق رقم 02 : اختبار ديكو فيلور لاستقرارية السلسلة LEXP في الفرق الاول

Null Hypothesis: D(LEX) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on Modified AIC, maxlag=0)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-8.245631	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.639210	
	5% level	-1.951687	
	10% level	-1.610579	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق رقم 03 : تصريح بالنزاهة

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم التجارية

تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة والنزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي أسفله:

الطالب(ة): سايغي آية الميلود بتاريخ: 2003/03/09 بـ دائرة سحارة

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية أو (ر.س) رقم: 110310220029250006

الصادرة بتاريخ 2020/08/26 عن دائرة بو سعادة

المسجل (ة) بالسنة الثانية ماستر شعبة: العلوم التجارية، تخصص: مالية و بنوك المالية

خلال السنة الجامعية: 2025/2024

والمعد(ة) لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان: دور التأمين في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات

أصرح بشرفي أني التزمت معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في انجاز مذكرة الماستر بالعنوان المذكور أعلاه

حرر بتاريخ: 2025/06/21

التوقيع والبصمة